مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

أسلوب لو في القرآن واللغة

د .شعبان زين العابدين محمد
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

فيقال في لوْ : لوَّ ، وقد عبر سيبويه عن هذا بقوله :"وإنما دعاهم إلى تثقيل (لوٍّ) الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نونت وما قبلها مفتوح فكرهوا ألا يثقلوا حرفا لو انكسر ما قبله أو ضم ذهب في التنوين ، ورأوا ذلك إخلالا لو لم يفعلوا"[١].

ويورد ابن سيده سؤالا وهو أنه إذا سميت امرأة بـ(لو) على مذهب من لا يصرف ، أي لا يدخله التنوين فلا يكون فيه إجحاف بالحذف هل يلزمه الزيادة والتشديد أيضا أو لا ؟

ويجيب عنه بأن الزيادة والتشديد لازمان لأن المرأة إذا سميت بذلك جاز أن تنكر فيدخلها التنوين ، ولا يجوز أن يكون الاسم يتغير في التنكير عن لفظه وبنيته في التعريف[٢] ، وهو مأخوذ من قول سيبويه :"فإن كان لمؤنث لا ينصرف ثقلت أيضا لأنه إذا أثر أن يجعلها اسما فقد لزمها أن تكون نكرة وأن تكون اسما لمذكر فكأنهم كرهوا أن يكون الاسم في التذكير والنكرة على حرف كما كرهوا أن يكون كذلك في الوصل وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء وفي غير الانصراف والوصل على آخر"[٣] .

وحكي سيبويه عن بعض العرب أنهم يجعلون الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة ، فيقولن في لو : لوء ، ونسبه ابن سيده إلى الخليل[٤] ، وجعل الرضي التضعيف أولى من الهمزة لكون المزيد بالتضعيف غير أجنبي[٥] ، قال المبرد :"وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله لأن هذه حروف لا دليل على ثوالثها ولم تكن اسما فيعلم ما سقط منها"[٦] .

ثانيا (لو) بين التذكير والتأنيث والصرف وعدمه :

إذا جعلت (لو) اسما كان لها حالان :

الحال الأولى: أن يخبر عنها في نفسها فيجوز فيها أمران[٧] :

الأول : التأنيث على تأويل (كلمة)فيقال على هذا : لو تفيد الامتناع ، والتأويل أي : كلمة لو تفيد التمني .

الثاني : التذكير على تأويل (حرف أو لفظ) فيقال على هذا : لو يفيد التمني ، والتأويل

---

(١) الكتاب ٢٦٢/٣ .
(٢) المخصص ٥٠/١٧ ، ٥١ .
(٣) الكتاب ٢٦٣/٣ .
(٤) لسان العرب (إما) .
(٥) الرضي على الكافية ٢٦٩/٣ .
(٦) المقتضب ٣٧٠/١ .
(٧) الكتاب ٢٥٩/٣ .

أي : لفظ لو يفيد الامتناع .

وإذا أخبر عنها في نفسها ففيها من حيث الإعراب مذهبان :

الأول : الحكاية ، أي تحكى على حالها قبل التسمية فتقول : لوْ فيها معنى الشرط ، والتأويل : هذه الصيغة فيها معنى الشرط ، وجعل الرضي الحكاية أكثر ، قال : "وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الأصل اسما أو فعلا أو حرفا فالأكثر الحكاية"[1] .

الثاني : الإعراب ، وذلك بعد تضعيف الواو وتشديدها ، وإذا أعربت وهي مخبر عنها في نفسها فإن أولت بمذكر أي بكلمة (لفظ أو حرف) صرفت قولا واحدا ، وإن أولت بمؤنث أي بكلمة (كلمة أو صيغة) فإن (لو) بعد تضعيف الواو تشديدها أصبحت تشبه (هندا) في أنها مؤنث ساكن الوسط فمن صرف (هندا) ومن منع صرف (هند) لم يصرفها .

الحال الثانية : أن يسمى بها رجل أو امرأة أو غير ذلك ، وفي هذه الحالة يجب الإعراب ولا تجوز الحكاية ، قال الرضي :"وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب"[2] .

فإن سمي بـ(لو) مذكر صرفت ، وإن سمي بها مؤنث فإن (لو) بعد تضعيف الواو تشديدها أصبحت تشبه (هندا) في أنها مؤنث ساكن الوسط فمن صرف (هندا) ومن منع صرف (هند) لم يصرفها ، ومن شواهد ذلك قوله[3] :

لَيْتَ شِعْري وَأَيْنَ مِنِّي ليتُ إنَّ لَيْتًا وإنَّ لوًّا عناءُ

وقوله[4] :

أَلاَمُ على لوٍّ ولوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأذنابِ لوٍّ لمْ تَفُتْنِي أوَائِلُهْ

وقوله[5] :

حَاوَلتُ لوًّا فقُلْتُ لهَا إنَّ لوًّا ذَاكَ أعْيَانَا

(١) الرضي على الكافية ٢٦٩/٣ ، وانظر ١٠٠/٣ .
(٢) الرضي على الكافية ٢٦٩/٣ .
(٣) الكتاب ٢٦١/٣ ، المقتضب ٣٧٠/١ ، ٣٢/٤ .
(٤) الكتاب ٢٦٢/٣ ، المقتضب ٣٧٠/١ ، والرواية فيه (بأعقاب) بدلا من (أذناب) .
(٥) المقتضب ٣٧٠/١ ، المخصص ٥٠/١٧ ، ٥١ .

دخول (ال) على (لو) :

ذكر سيبويه أن الألف واللام لا تدخلان على (لو) ونظر لذلك بقولهم (سامٌ أبرص) و(أم حبين)[1] ، في أنهما لا يدخلهما الألف واللام ، وذلك لأن (لو) تلزم في موضع واحد ومعنى واحد ، وإذا استعملت في أكثر من موضع فإن مواضعها تتقارب فيصير كالمعنى الواحد ، غير أنه ورد في صحيح البخاري قوله :"باب ما يجوز من اللوّ"[2] .

ويذكر ابن حجر آراء العلماء في توجيه دخول الألف واللام على (لو)[3] .

أولا : يريد ما يجوز من قول الراضي بقضاء الله (لو كان كذا لكان كذا) فأدخل على (لو) الألف واللام التي للعهد وذلك غير جائز عند أهل العربية ؛ لأن (لو) حرف ، وهما لا يدخلان على الحروف .

ثانيا : لما أقامها مقام الاسم صرفها فصارت عنده كالندم والتمني .

ثالثا : أنه لما سمي بها زيد فيها فلما أراد إعرابها أتى فيها بالتعريف ليكون علامة لذلك ، ومن ثم شدد الواو ، ونسبه لابن الأثير .

قال ابن حجر :"ووقع في بعض نسخ المعتمدة من رواية أبي ذر عن مشايخه ما يجوز من أنْ لوْ ، فجعل أصلها (أنْ لوْ) بهمزة مفتوحة بعدها نون ساكنة ثم حرف (لو) فأدغمت النون في اللام ، وسهلت همزة (أن) فصارت تشبه أداة التعريف"[4].

ومدلول هذه النص أن (ال) لم تدخل على (لو) وإنما هي (أن) سهلت همزتها فصارت تشبه ألف الوصل وأدغمت النون في لام (لو) فصارت (اللو) ، وهو أقرب الأقوال إلى القبول .

---

(١) الكتاب ٢٦٤/٣ ، سامُ أبْرَصَ : ضرب من الوَزَغ وفي التهذيب من كبار الوَزَغ وسامًا أبرصَ والجمع سَوامُ أبْرصَ ، وأمُ حُبَيْنٍ بلفْظِ التَّصْغِير : دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى الحرباء وقيل : ضَرْبٌ مِنْ الْعَظاءِ مُنْتِنَةُ الرِّيح وَيُقالُ لَهَا حُبَيْنَةٌ أَيْضًا مَعَ الْهاءِ قِيلَ سُمِّيَتْ أَمَّ حُبَيْنٍ لِعِظَمِ بَطْنِهَا أَخْذًا مِنْ الْأَحْبَنِ وَهُوَ الَّذِي بِهِ اسْتِسْقَاءٌ . اللسان(سمم) ، المصباح المنير باب(الحاء والباء وما يثلثهما) ، قال المبرد "هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس ، اعلم أن الأشياء التي لا نستصحب فتحتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض، تلحقها ألقاب تميز جنسها من جنس غيرها. وذلك قولك: هذه أم حبين، وهذا سام أبرص" .المقتضب ٣١٩/٤ .

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي ٢٥١/٤ ، كتاب التمني (باب ما يجوز من اللو) .

(٣) فتح الباري ١٣/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٤) فتح الباري ١٣/ ٢٣٩ .

أنـــــواع (لو)

تنقسم (لو) من حيث إفادتها المعاني المختلفة إلى ستة أنواع :

أولا : (لو) الامتناعية .

ثانيا : (لو) الشرطية بمعنى (إن) .

ثالثا : لو المصدرية بمعنى (أنْ) .

رابعا : لو للتمني بمعنى (ليت) .

خامسا : (لو) التي للتقليل .

سادسا : (لو) التي للعرض .

* * *

أولا
(لـــو) الامتناعيـــة

-

اختلف النحويون في إفادتها الامتناع على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب ، بل تدل على التعليق في الماضي كما تدل (إن) على التعليق في المستقبل ، وهو قول الشلوبين وتبعه ابن هشام الخضراوي[1] ، قال الشلوبين :"(لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع ، بل موضوعها ما نص عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط"[2] .

ورد ابن هشام هذا القول بقوله :وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات ؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف استدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى ، تقول : لو جاءني لأكرمته لكنه لم يجئ"[3].

القول الثاني : أنها تدل على امتناع شيء لامتناع آخر ، أي تدل على امتناع الشرط والجواب جميعا[4] ، وعلق المالقي على هذا بقوله :"كذا قال أكثر النحويين فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل"[5].

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٤/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٤٠٩ .

(٢) الجني الداني ص٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) مغني اللبيب ٢٨٤/١ .

(٤) جواهر الأدب ص٣٢٤ ، رصف المباني ص٢٨٩ ، الجني الداني ص٢٧٢ ، ٢٧٣ ، مغني اللبيب ٢٨٥/١ .

(٥) رصف المباني ص٢٨٩ .

قال ابن هشام :"وهذا هو القول الجاري على ألسنة بعض المعربين ونص عليه جماعة من النحويين"[1].

والذين قالوا بأنها لامتناع الشرط والجزاء اختلفوا في أيهما كان سببا لامتناع الآخر إلى فريقين :

الفريق الأول : ذهب إلى أنها تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول[2] ، أي عدم وقوع الشرط سبب في عدم وقوع الجزاء ، قال الصبان :"قوله (حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور ، والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط ، أي أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج"[3] .

وتصدى كثير من النحويين للرد على هذا الفريق ، قال المرادي :"وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة ؛ لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعا غير ثابت دائما ، وذلك غير لازم ؛ لأن جوابها قد يكون ثابتا"[4] .

ورده ابن هشام بقوله :"وهو باطل بمواضع كثيرة"[5] ، واستشهد على بطلانه بأمثلة منها قوله تعالى :"وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ"[6] ، وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه فيلزم من هذا القول ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم ، وهو خلاف المراد ، بل المراد ثبوت عدم الإيمان في كل الأحوال مع فعل هذه الأشياء .

واستشهد أيضا بقول عمر - رضي الله عنه - :"نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه"[7] ، فعلى تفسيرهم يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ؛ لأن المثبت بعد (لو)

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٥/١ .
(٢) الجني الداني ص٢٧٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٤ .
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني م٤/ ١٤٥٨ .
(٤) الجني الداني ص٢٧٣ .
(٥) مغني اللبيب ٢٨٥/١ ، ٢٨٦ .
(٦) الآية ١١١ من سورة الأنعام .
(٧) الأثر في : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثر ٨٨/٢ ، ولفظه (نعم المرء) ، وفي كثير من كتب النحو منها : المقرب لابن عصفور ٩٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٤٥٢/٤ ، الجني الداني ص٢٧٣ ، مغني اللبيب ٢٥٧/١ .الأشموني ١٤٥٨/٤ ، رصف المباني ص٢٩٠ ،وقد حمله على أن (لو) شرطية كما سيأتي ، قال السخاوي - في المقاصد الحسنة ٤٤٩ - :"اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب" .

منفي والمنفي مثبت فينتج منه : لو خاف الله عصاه ، وهو خلاف المراد .

كما رده ابن الحاجب أيضا بأن الشرط سبب والمسبب قد يكون أعم من السبب[1] ، أي أن المسبب قد تكون له أسباب أخرى غير الشرط المذكور فقد ينعدم السبب ولا ينعدم المسبب ، فلا يكون انتفاء الأول سببا لانتفاء الثاني .

ووافق الرضي ابن الحاجب في رفضه أن تكون (لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول غير أنه اعترض على تعليل ابن الحاجب لهذا المنع ورأى أن العلة المانعة لا ترجع إلى السببية فقد يكون الشرط سببا نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، أو يكون شرطا نحو : لو كان لي مال لحججت ، أو لا يكون هناك شرط ولا سبب نحو : لو كان زيد أبي لكنت ابنه .

ورأى الرضي أن العلة المانعة من هذا التفسير أن الشرط ملزوم والجواب لازم ، وبيانه أن (لو) موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي ، والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه أي الجزاء ؛ لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه[2] .

الفريق الثاني : ذهب ابن الحاجب - وصححه الرضي - وابن الخباز إلى أن (لو) موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي أن امتناع الثاني دل على امتناع الأول[3] ، قال ابن الحاجب :" وظاهر كلام النحويين في قولهم : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره أنهم بذلك يعنون امتناع الجواب لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونه مع (لولا) فيقولون : لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق ، ويقولون في (لو) حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، وما ذكرناه أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن تكون ثم أسباب أخر وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب ، فصح أن يقال إنما امتنع فيها الأول لامتناع الثاني لأن امتناع الثاني هو المسبب فدل انتفاؤه على انتفاء السبب ألا ترى إلى قوله تعالى " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لفسَدَتَا"، فإنما سيقت الدلالة على انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ؛ فدل امتناع الفساد على امتناع الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بامتناع الفساد ؛ لأن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين : أحدهما أنه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الدلالة والآخر أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد

---

(١) الكافية بشرح الرضي ٤/٤٥١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥١ .

(٣) الكافية بشرح الرضي ٤/٤٥١ ، مغني اللبيب ١/٢٩١ .

لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والأرض عن حاله ، التي هو جار عليها في العادة وذلك جائز أن يفعله الله تعالى وإن انتفى تعدد الآلهة "[1]

الرد عليهم :

وقد تعقب صاحب جواهر الأدب ابن الحاجب والرضي فقال :"ولقد أجاد بعض المتأخرين - أدام الله فضائله - في بيان منشأ غلطهم وهو أنهم اعتقدوا أن مراد القوم من قولهم (لو لامتناع الثاني لامتناع الأول) في الدلالة والعلية ، فأوردوا عليه أن انتفاء السبب أو اللازم لا يستلزم انتفاء المسبب أو الملزوم واعتقدوا عكس معتقدهم ، وليس مرادهم ذلك ، وإنما مرادهم أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بانتفاء الأول ، ويؤيده قولهم : إن لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو : لولا عليٌّ لهلك عمر ، معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، وما زعمه الرضي من (لو) موضوعة للدلالة على تقدير وجود الجزاء في الماضي ، وما هو مقدر ممتنع الوجود فيمتنع الشرط لامتناعه فعن الصواب بمعزل ؛ لأن من البين أن (لو) ليست موضوعة لمجرد الدلالة على تقدير وجود الجزاء في الماضي فقط ، بل للدلالة على تقدير وجوده فيه بسبب تقدير الشرط فيه"[2] .

القول الثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة على امتناع الجواب ولا على ثبوته وبيان هذا المعنى أن العلاقة بين الشرط والجزاء إما أن تكون متساوية بأن يكون الشرط سببا مساويا للجزاء وإما أن تكون العلاقة غير متساوية فيكون الجزاء أعم ، فإن كان السبب مساويا للمسبب انتفى المسبب بانتفاء السبب نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وإذا كان المسبب أعم من السبب انتفى القدر المساوي من الجزاء للشرط نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وعلق ابن هشام على هذا بقوله :"وهذا قول المحققين"[3] .

تفسير سيبويه وموقف أبي حيان وابن هشام منه :

قال سيبويه :" وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره[4] ، يعني أنه كان يقتضي فعلا

---

(١) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢٤١/٢، ٢٤٢ ، مغني اللبيب ٢٩١/١ ، ٢٩٢ .
(٢) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٣) مغني اللبيب ٢٩١/١ .
(٤) الكتاب ٢٢٤/٤ .

ماضيا يتوقع ثبوته لثبوت غيره[1] ، وقد علق الدماميني عليها بقوله :"عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت"[2] .

وقد أثنى كل من أبي حيان وابن هشام على هذه العبارة وجعلاها أفضل من غيرها ، فأما أبو حيان فيقول:"وتسمية (لو) امتناعية ليس بجيد ، بل العبارة الصحيحة (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي عبارة سيبويه"[3] .

ويقول أيضا :"(لو) عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهو أحسن من قول النحويين : إنها حرف امتناع لامتناع لاطراد تفسير سيبويه رحمه الله في كل مكان جاءت فيه (لو)"[4].

وأما ابن هشام فيقول :"وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال : حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه - رحمه الله - حرف لما كان سيقع لوقوع غيره"[5] .

وأورد ابن هشام على عبارة سيبويه إشكالا ونقصا وأجاب عنهما[6] :

أما الإشكال فإن الظاهر أن اللام من قوله (لوقوع غيره) لام التعليل وذلك فاسد ؛ لأن الجزاء ليس دائما معللا بالأول ، ففي نحو قوله تعالى :" قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ"[7] ؛ فإن الإمساك خشية الإنفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله ، بل بما طبعوا عليه من الشح ، ويؤكده قوله تعالى :"وَكَانَ الإِنسَانُ قَتُوراً"[8] ، وكذا في قول عمر : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" ، فعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة .

وأجاب عن ذلك بأن تقدر اللام للتوقيت كما في نحو قوله تعالى :" لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ"[9]، أي أن الثاني يثبت عند ثبوت الأول .

وأما النقص فإن العبارة لا تدل على امتناع شرطها .

---

(١) ارتشاف الضرب ٥٧١/٢ ، الجني الداني ص٢٧٥ .
(٢) حاشية الصبان م١٤٥٩/٤ .
(٣) البحر المحيط ٢٠٠/٧ ، ٢٠١ .
(٤) البحر المحيط ٨٨/١ .
(٥) مغني اللبيب ٢٨٨/١ .
(٦) مغني اللبيب ٢٨٨/١ .
(٧) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء .
(٨) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء .
(٩) من الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .

وأجاب عن هذا بقوله :"والجواب أنه مفهوم من قوله (ما كان سيقع) فإنه دليل على أنه لم يقع"[1].

تحقيق عبارة سيبويه :

التحقيق أنه لا فرق بين عبارة سيبويه وعبارة من قال : إنها امتناع لامتناع ، فمعنى قول سيبويه (ما كان سيقع) وهو الجواب (لوقوع غيره) وهو الشرط ، أي لِمَا كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لوقوع الغير ، وهو ما يؤول إليه المعنى ذاته على تقدير ابن هشام ، ويبدو أن ابن هشام قد استشعر هذا فبحث عن مخرج للعبارة وهو أنه قدر اللام للتوقيت حتى تنتفي العِلية وبذلك تستقيم عبارة سيبويه - على زعمه ، بيد أنه على هذا التخريج أيضا يلزمه المعنى السابق ؛ لأن المعنى على تقدير اللام للتوقيت - كما ذكر ابن هشام - يكون المعنى : ما كان سيقع وقت وقوع غيره ، وإذا كان لم يقع فمعنى هذا أن وقت غيره لم يأت ، وإذا انتفى وقت الوقوع انتفى الوقوع وصار الجواب أيضا ممتنعا ، وصارت عبارة سيبويه امتناع لامتناع ، وهو ما ذهب إليه بدر الدين ابن مالك ونقله عنه الشمني[2].

والذي أميل إليه أن آراء النحويين في تفسير معنى (لو) هي في الحقيقة مستمدة من تفسير سيبويه ، وكل فهم العبارة وفسرها بطريقة مختلفة .

تفسير ابن مالك :

يبدو أن ابن مالك رأى أن عبارة الإمام غير وافية بالمراد ولذلك عبر عنها بثلاث عبارات ، قال عنها المرادي :"وقد عبر ابن مالك - رحمه الله - عن معنى (لو) بثلاث عبارات حسنة وافية بالمراد"[3] .

الأولى : (لو) حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره[4] .

الثانية : (لو) حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه[5] .

الثالثة : (لو) حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه[6] .

والعبارات الثلاث مؤداها واحد ، وقد علق الدماميني عليها بقوله:"هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه ، فإن عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٨/١ .
(٢) حاشية الصبان م١٤٥٩/٤ .
(٣) الجني الداني ص٢٧٥ .
(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٢٤٠ ، الجني الداني ص٢٧٥ .
(٥) الجني الداني ص٢٧٥ .
(٦) الجني الداني ص٢٧٥ ، مغني اللبيب ٢٨٨/١ ، شرح الأشموني م١٤٥٨/٤ .

لثبوت ، وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع ، وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط ، والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان ، والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان ، والثبوت في عبارة المصنف فرض والامتناع حقيقي"[1] .

ورأى ابن هشام أن عبارة ابن مالك جيدة غير أن فيها نقصا وهو أنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي[2] .

تفسير ابن هشام :

لما رفض ابن هشام الأقوال السابقة التي ترى أن لو تدل على امتناع لامتناع وأن عبارة سيبويه فيها نقصا وإشكالا وتحتاج إلى تأويل ، وأن عبارة ابن مالك جيدة غير أنها لا تفيد دلالة الامتناع في الماضي رأى أن يعرفها بتعريف يدل على ذلك فرأى أن الأجود أن يقال في تفسيرها:"(لو)حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه"[3] .

وقد أشار إلى ذلك الصبان بقوله :"وأجود من عبارة المصنف أن يقال : حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه ؛ لعدم إفادة العبارة الأولى - أي عبارة ابن مالك - كون الامتناع المدلول لها في الماضي"[4] .

تعقيب وتعليق :

يرى الباحث أن القول الأول الذي لا يرى الامتناع في لو هو قول يخالف المتبادر إلى الذهن والمجمع عليه وكفى بذلك بطلانا له ، أما الأقوال التي تقول بالامتناع للامتناع - بما في ذلك تفسير سيبويه - فإنها لم تراع ثبوت الجواب في حال مغايرة الجزاء للشرط وذلك بأن يكون للجزاء أكثر من سبب ، فإذا انتفى أحدها وهو المذكور بعد (لو) أوجب بغيره ، وأما تفسير ابن مالك وابن هشام ففيهما مالا يحتاج وهو (استلزامه لتاليه) أو (يلزم لثبوته ثبوت تاليه) لأن الحديث عن (لو) التي للتعليق في الماضي ، وإذا كان التعليق في الماضي فمعناه أن الشرط مقدر الوجود في الماضي وإذا كان مقدر الوجود في الماضي فهو ممتنع الوجود ؛ ولهذا أجمعوا على أن الشرط ممتنع لم يتحقق وجوده ولن يتحقق لانتهاء زمنه ، وعلى هذا لن يتحقق ثبوت المترتب عليه وهو الجواب ، ودليل هذا قول ابن هشام :"وتحرير ذلك أن تعلم أن خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع

---

(١) حاشية الصبان م٤ /١٤٥٩ .
(٢) مغني اللبيب ٢٨٩/١ .
(٣) مغني اللبيب ٢٨٩/١ .
(٤) حاشية الصبان م١٤٥٩/٤ .

واقعا ، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع"[1] ، ويرى أن الباحث أنه لو قيل :"(لو) حرف نفي يقتضى في الماضي امتناع الشرط المستلزم امتناع القدر المساوي له من الجواب" لكان أنسب ولاطّرد ذلك في جميع المواضع التي وردت فيها (لو) ؛ ولأنه يراعي الامتناع المطلق للشرط المستفاد من (لو) ، كما يراعي حالة الجزاء المترتب على الشرط إن كانا متساويين أو غير متساويين ، فقد يكون بين الشرط والجواب ارتباط مناسب أو لا يعقل وجود ارتباط بينهما ، وما بينهما ارتباط مناسب ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يوجب فيه العقل أو الشرع انحصار مسببية الثاني في سببية الأول نحو قوله تعالى :" وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا"[2] ، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعا .

القسم الثاني : ما يوجب العقل أو الشرع عدم انحصار مسببية الثاني في سببية الأول نحو : لو نام لانتقض وضوؤه ، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني ؛ لعدم توقف نقض الوضوء على النوم وحده .

القسم الثالث : ما يجوز فيه العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الأول نحو : لو جاءني لأكرمته ، فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول وأنه المتبادر إلى الذهن واستصحاب الأصل ، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق .

وإذا لم يعقل بين الشرط والجواب ارتباط مناسب فإن المراد بـ(لو) حينئذ هو تقرير الجواب وُجِدَ الشرط أو فُقِدَ ، ولكن هذا على قسمين :

القسم الأول : أن يكون تقرير الجواب عند فقد الشرط أولى نحو قول عمر - رضي الله عنه - : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى ، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين :

الأول : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية ؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف

---

(١) مغني اللبيب ٢٩٣/١ .

(٢) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف .

أولى ، وإذا تعارض المفهومان قدم مفهوم الموافقة[1] .

الثاني : أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلية فدل على أن عدم المعصية معللة بأمر آخر ، وهو الإجلال والإعظام ، وذلك مستمر مع الخوف ، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا إلى الإجلال وحده أو إلى الإجلال والخوف معا .

قال الرضي :"وقد يجيء (لو) قليلا لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم ، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء ، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير ؛ لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء ، فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ونقيضه،فيلزم وجوده أبدا ؛ إذ النقيضان لا يرتفعان"[2] .

القسم الآخر : أن يكون تقرير الجواب عند وقوع الشرط مساويا لتقريره عند فقد الشرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم :"لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرَّضاعة"[3] ، فإن حلها له منتف من وجهين : كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع ، وهما متساويان في منع الحل[4].

* * *

(١) مفهوم الموافقة : أن يعطى للمسكوت عنه حكم المنطوق ، ومفهوم المخالفة : أن يعطى للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق ، والمنطوق هنا هو عدم الخوف،والمسكوت عنه الخوف . انظر : بحوث أصولية في المنطوق والمفهوم والأمر والنهي والعموم والخصوص د/ حمدي صبح طه ص ٣٤ ، ٥٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٤ .

(٣) الحديث في صحيح البخاري كتاب النفقات باب المراضع ١٩٥/٦ ، صحيح مسلم ، كتاب الرضاع باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ، وربيبته : ابنة زوجته .

(٤) مغني اللبيب ٢٨٩/١ ، التصريح ٤١٣/٤ .

ثانيـــــاً

لو الشرطية بمعنى (إنْ)

أثبت كثير من النحويين مجيء (لو) بمعنى (إنْ) فتكون شرطية للتعليق في المستقبل[1] ، قال ابن هشام :"والثاني :"أن تكون للتعليق في المستقبل فترادف (إنْ)"[2] ، قال الفراء :" وهي في مذهبه بمنزلة لو؛ إذ ضارعت إن بمعنى الجزاء فوُضعت في مواضعها، وأجيبت إن بجواب لو، ولو بجواب إن؛ قال الله تبارك وتعالى :" وَلاَ تَنْكِحُوا المُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ"[3] والمعنى - والله أعلم - : وإن أعجبتكم ؛ ثم قال :" وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ"[4] ، فأجيبت (لئن) بإجابة (لو) ومعناهما مستقبل"[5] .

ولم ترد (لو) في هذا المعني كثيرا ، قال الرضي :"ومذهب الفراء أن (لو) تستعمل في المستقبل كـ(إنْ) وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين"[6] .

وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله :

وَيَقِلّ إيلاؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لكِنْ قُبِلْ

ومن الشواهد التي أوردوها على هذا المعنى :

١ - قول قيس بن الملوح :

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

٢ - قول توبة بن الحمير :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَى إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ

٣ - قوله تعالى :" وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً"[7] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٥٧٢/٢ ، الجنى الداني ص٢٨٥ ، مغني اللبيب ٢٩٣/١ .
(٢) مغني اللبيب ٢٩٣/١ .
(٣) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .
(٤) الآية ٥١ من سورة الروم .
(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٥ .
(٦) الرضي ٤٥١/٤ ، وانظر : جواهر الأدب ص٣٢٥ ، التخمير ١٤٤/٤ .
(٧) الآية ٩ من سورة النساء .

قال ابن هشام :"وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ، وإنما أولنا التَّرْكَ بمُشَارفة التَّرْكِ ؛ لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجه إليهم قبل التَّرْكِ ؛ لأنهم بعده أموات"[1] .

ولا حاجة إلى تأويل التَّرْكِ بمشارفة التَّرْكِ ؛ لأن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل التَّرْكِ إذ هم بعده أموات[2] .

وقد أنكر ابن الحاج مجيء (لو) للدلالة على المستقبل ، ونسب من قال بهذا إلى الخطأ ، قال أبو حيان :"وتعقب ذلك ابن الحاج ناقدا على ابن عصفور ؛ إذ زعم أن (لو) تجيء بمعنى (إنْ) ، وقال هذا خطأ ، والقاطع بذلك أنك لا تقول : لو يقوم زيد فعمرو منطلق ، كما تقول : إن لا يقم زيد فعمرو منطلق"[3] .

وأنكره كذلك بدر الدين بن مالك ، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين[4] ، قال :"وعندي أن (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى :" وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ" ، وقول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَى ... إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي"[5] .

وقال أيضا :"وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عما عهد من معناها إلى غيره"[6] .

ورد عليه ابن هشام بأن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض ، فمما لا يمكن فيه التأويل بالمضي :

١ ـ قوله تعالى :" وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ"[1] .

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٩٠ .
(٢) حاشية الصبان م٤ /١٤٦٠ .
(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٢ ، وانظر : الجنى الداني ص٢٨٥ ، مغني اللبيب ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ ، شرح الأشموني م٤/١٤٦١.
(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٩١ ، شرح الأشموني م٤ /١٤٦١ .
(٥) الجنى الداني ص٢٨٥ ، ٢٨٦ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٦ ، مغني اللبيب ١/ ٢٩١ .

وإنما لم يمكن التأويل بالمضي لاستحالة أن يراد : لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق[٢] .

٢ ـ قوله تعالى :" لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ"[٣] .

المعنى : ولو يكره ؛ بدليل قوله قبل (ليظهره) فكما أن الإظهار مستقبل فكذلك الكراهة ؛ لأنها توجد عنده[٤] .

٣ ـ قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

يتعين في هذا البيت معنى (إنْ) ؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل ، أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه (شدّوا) ، و(شدّوا) مستقبل لأنه جواب (إذا) ، و(إذا) للاستقبال ، وأما احتماله فظاهر ، ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ؛ لأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه"[٥] .

ويذكر ابن هشام قاعدة فارقة بين (لو) الامتناعية و(لو) الشرطية بمعنى (إنْ) فيقول : "والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى (إنْ) ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية"[٦] .

في حين يذكر العكبري قاعدة لذلك حيث يقول :"(لو) ههنا بمعنى (إن) وكذا في كل موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي ، وكان جوابها متقدما عليها"[٧].

* * *

(١) من الآية ١٧ من سورة يوسف .

(٢) حاشية الصبان م٤ /١٤٦٢ ، وقد أجاب عن البدر في الآية بقوله :" وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد : نعم العبد صهيب ، أي لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك".

(٣) من الآية ٩ من سورة الصف .

(٤) حاشية الصبان م٤ /١٤٦٢ .

(٥) مغني اللبيب ٢٩٣/١ ، حاشية الصبان م٤ / ١٤٦٢ .

(٦) مغني اللبيب ١ /٢٩٤ .

(٧) إملاء ما من الرحمن ٩٤/١ .

ثالثـــاً
لو المصدرية بمعنى (أنْ)

ذهب بعض الكوفيين وأبو علي والتبريزي وابن مالك إلى أن (لو) تأتي بمعنى (أنْ) فتكون مصدرية ، غير أنها لا تنصب ، وتؤول مع الجملة بعدها بمصدر[1] ، وعلامتها أن يصلح تقديرها بـ(أنْ)[2] ، وأكثر وقوعها بعد الفعل (ودَ) و(يودّ)[3] ، والذي ألجأ ابن مالك إلى القول بتقدير (لو) مصدرية بمعنى (أن) ـ أن (لو) كثيرا ما تقع بعد فعل دال على التمني ، وهو (ود) و(يود) فلو قدر(لو) دالة على التمني كما ذهب بعض النحويين لأدى ذلك إلى الجمع بين حرف وفعل دالين على التمني[4] ، فكان القول بمصدريتها خلاصا من هذا .

ومن شواهد ورودها للمصدرية عند من أثبت هذا المعنى :

١ ـ **قوله تعالى :**" وَدُّوا لوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ"[5] .

التقدير : ودّوا إدهانكم ، فـ(لو) وصلتها في تأويل مصدر مفعول به لـ(ودّوا) ، ويشهد له أنه في بعض المصاحف :"وَدُّوا لوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا"[6] ، بحذف النون ، وقد وجه النحويون النصب في (فيدهنوا) من وجهين :

أحدهما : أنه جواب (ودّ) لتضمنه معنى (ليت)[7] .

ورد الزمخشري هذا الوجه بقوله :"وكون التمني بلفظ الفعل ويكون له جواب فيه نظر . وإنما المنقول أن الفعل ينتصب في جواب التمني إذا كان بالحرف نحو (ليت)، و(لو وألا) إذا أشربتا معنى التمني ، أما إذا كان بالفعل فيحتاج إلى سماع من العرب ، بل لو جاء لم تتحقق فيه الجوابية ؛ لأن (ودّ) التي تدل على التمني إنما متعلقاتها المصادر لا الذوات ، فإذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعين أن يكون فاء الجواب"[8] .

---

(١) الجنى الداني ص٢٨٨ ، مغني اللبيب ٢٩٤/١ ، جواهر الأدب ص٣٣٢ ، شرح الأشموني م٤ /١٤٥٦ ، بصائر ذوي التمييز ٤٤٧/٤ .
(٢) الجنى الداني ص٢٨٨ ، جواهر الأدب ص٣٣٢ ، شرح الأشموني م٤ /١٤٥٦ .
(٣) الجنى الداني ص٢٨٨ ، شرح الأشموني م٤ /١٤٥٥ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/١ ، جواهر الأدب ص٢٣٢ ، ٢٣٣ .
(٥) الآية ٩ من سورة القلم .
(٦) الكتاب ٣٦/٣ ، الكشاف ١٤٢/٤ ، البحر المحيط ٣٠٩/٨ .
(٧) البحر المحيط ٣٠٩/٨ .
(٨) البحر المحيط ٣١٤/٣ .

وبيانه أن المعاني الأصل فيها أن يدل عليها بالحروف فإذا دل فعل على معنى فلا يجب له ما يجب للحرف من أحكام ، والتمني معنى حقه أن يؤدى بالحرف (ليت) وينصب الفعل الواقع في جوابه بعد الفاء ، فإذا حصل التمني بالفعل (ودّ) لا يجب له ما يجب لـ(ليت) من نصب الفعل الواقع جوابا له بعد الفاء .

الآخر : أنه على توهم أنه نطق بـ(أن) فيكون عطفا على التوهم ، أي : ودّوا أن تدهن فيدهنوا ، ولا يتأتى هذا التقدير إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن)[1] .

ويعني بالمصدر المقدر هو ما بعد الفاء من تقدير (أن) مع الفعل (يدهنون) ، ويعني بالمصدر الملفوظ به (لو والفعل) ، وهو تصريح منه بجواز كون (لو) تأتي بمصدرية بمعنى (أن) .

واقتصر ابن هشام على الوجه الثاني وجعله شاهدا للمثبتين مجيء (لو) مصدرية بمعنى (أن) ، قال :"ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : "وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا" ، بالنصب على (تدهن) لما كان معناه (أن تدهن)"[2].

٢ ـ **قوله تعالى** :" وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ"[3] .

التقدير : يود أحدهم التعمير ، و(لو) وصلتها في تأويل مصدر مفعول به لـ(يود) ، قال أبو البقاء :"(لو) هنا بمعنى (أن) الناصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ويدلك على ذلك شيئان :

أحدهما : أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى معناها في الماضي .

والآخر : أن (يود) يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ، فمن هنا لزم أن يكون (لو)بمعنى (أن) ، وقد جاءت بعد (يود) في قوله تعالى :" أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ"[4] ، وهو كثير في القرآن والشعر "[5] .

وخرجه الزمخشري على أن (لو) هنا للتمني ، واعتذر عن الجمع بين (لو) الدال على التمني و(يود) الدال أيضا على التمني بأنه حكاية لودادتهم ،و(لو) في معنى التمني[6] .

ورده أبو حيان بأن (يود) فعل قلبي ، وليس فعلا قوليا ولا معناه معنى القول ، ولا يسوغ

---

(١) الكشاف ١٤٢/٢ ، البحر المحيط ٣٠٩/٨ ، مغني اللبيب ٢٩٥/١ .
(٢) مغني اللبيب ٢٩٥/١ .
(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٢٦٦ من سورة البقرة .
(٥) إملاء ما من به الرحمن ٥٣/١ .
(٦) الكشاف ٢٩٨/١ .

ذلك إلا على تجوز ، وذلك أن يجري (يود) مجرى (يقول)[1] .

٣- قول قُتَيْلَة بنت النضر بن الحارث :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

والشاهد في قوله : (لو مننت)على تقدير (لو) مصدرية ، والمعنى : ما كان ضرك منك .

٤ - قول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا

والشاهد في قوله :لو عجلوا) على تقدير (لو) مصدرية ، والمعنى : وكان الحزم العجل .

وأنكر كثير من النحويين مجيء (لو) مصدرية بمعنى (أن)[2] ، قال المرادي :"ولم يذكر الجمهور أن (لو) تكون مصدرية"[3] ، وتأولوا ما ورد من الشواهد على أن (لو) شرطية ، ومفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم طول العمر ، لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك ، فحذف مفعول (يود) لدلالة (لو يعمر) عليه ، وحذف جواب (لو) لدلالة (يود) عليه ، قال أبو حيان :"هذا هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان"[4] .

وعلق ابن هشام على هذا التخريج بقوله :"ولا خفاء بما في ذلك من التكلف"[5] .

وأورد ابن هشام إشكالا على القائلين بمجيء (لو) مصدرية بمعنى (أن) ، وهو أنه قد جمع بينها وبين (أن) المصدرية في نحو قوله تعالى :" وَمَا عَمِلتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لوْ أنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أمَداً بَعِيداً"[6] ، قال أبو حيان :" وأما على قول من يذهب إلى أن (لو) بمعنى (أن) وأنها مصدرية فهو بعيد هنا لولايتها (أنَّ) و(أنَّ) مصدرية ولا يباشر حرف مصدري حرفا مصدريا إلا قليلا"[7] .

وأجاب ابن مالك عن هذا الإشكال بأمرين[8] :

أحدهما : أن (لو) داخلة على (ثبت) مقدرا رافعا لـ(أنَّ) فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري .

---

(١) البحر المحيط ٣١٤/١ ، ٣١٥ .
(٢) مغني اللبيب ٢٩٤/١ ، شرح الأشموني م١٤٥٦/٤ .
(٣) الجنى الداني ص٢٨٨ .
(٤) البحر المحيط ٣١٤/١ .
(٥) مغني اللبيب ٢٩٥/١ .
(٦) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران .
(٧) البحر المحيط ٤٣٠/٢ .
(٨) شرح التسهيل ٢٣٠/١ ، ٢٣١ .

الآخر : أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي ، وهو من أحسنه ؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه ومنه توكيد السب بالفجاج في قوله تعالى :(لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجًا)[1] .

ونظر ابن هشام في الجواب الثاني ؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ ، واعتمد الجواب الأول وهو أنه على تقدير فعل محذوف بعد (لو) تقديره ثبت[2] .

* * *

رابعـــــا

لو للتمني بمعنى (ليت)

تأتي (لو) دالة على التمني فتكون بمعنى (ليت) ولذلك ينصب الفعل الواقع جوابا لها بعد الفاء نحو : لو تأتيني فتحدثني[3] ، ومن ذلك قوله تعالى :" فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ"[4] ولذلك انتصب الفعل (فنكون) كما ينصب الفعل الواقع جوابا لـ(ليت) بعد الفاء نحو قوله تعالى :"يا ليتني كنت معهم فأفوز" .

ولا دليل في الآية لاحتمال أن يكون النصب من باب عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح كما في نحو قوله تعالى :"إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ"[5].

واختلف في (لو) هذه على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها قسم برأسه ، أي أنها أصل في بابها موضوعة للتمني ، فلا تحتاج إلى جواب كجواب (لو) الشرطية ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت ، نص عليه ابن الضائع وابن هشام الخضراوي ، قال الزمخشري :"وقد تجيء (لو) في معنى التمني كقولك : لو تأتيني فتحدثني ، كما تقول : ليتك تأتيني فتحدثني ، ويجوز في (فتحدثني) النصب والرفع"[6] .

ويشرح ابن يعيش كلام الزمخشري بقوله :"(لو) قد تستعمل بمعنى (أن) للاستقبال فحصل فيها معنى التمني لأنه طلب فلا تفتقر إلى جواب"[7] .

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الأنبياء .
(٢) مغني اللبيب ٢٩٥/١ ، شرح الأشموني م١٤٥٦/٤ .
(٣) الجنى الداني ص٢٨٨ ، رصف المباني ص٢٩١ ، مغني اللبيب ١٩٥/١ .
(٤) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء .
(٥) ينظر : مغني اللبيب ١٩٥/١ ، والآية ٥١ من سورة الشورى .
(٦) شرح المفصل ١١/٩.
(٧) شرح المفصل ١١/٩ .

الثاني : أنها (لو) الامتناعية أشربت معنى التمني ، قال المرادي :" قال بعضهم : وهو الصحيح ؛ لأنها قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء ، في قول الشاعر[1] :

فلوْ لُبِسَ الْمَقابرُ عَنْ كُلَيْبٍ فتخبرَ بالذَّنائِبِ أيُّ زير

بيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لقرَّ عَيْنًا وكَيْفَ لِقاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُور

والشاهد في قوله (فتخبر) وقوله (لقر عينا) حيث جاء (فتخبر) منصوبا بعد الفاء في جواب التمني مما يدل على أن (لو) للتمني مثل ليت ، كما جاء قوله (لقر) وهو ما تجاب به (لو) الشرطية الدالة على الامتناع في الماضي ودلالتها على الامتناع هو الأصل فيها ، ولذا قيل : هي الامتناعية أشربت معنى التمني .

الثالث : أنها المصدرية أغنت عن التمني لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن[2] ، نص عليه ابن مالك حيث علق على نص الزمخشري السابق بأنه إن أراد به الحذف أي أن الأصل : وددت لو تأتيني فتحدثني ، فحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمني كـ(ليت) فغير صحيح لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين (ليت) ، وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء ، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه ، ولهذا امتنع الجمع بين (لعل) و(أترجى) وبين (إلا) و(أستثني) ، فلو كانت (لو) موضوعة للتمني كـ(ليت) لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها ، فكان قول القائل : تمنيت لو تفعل غير جائز ، كما أن قولك : تمنيت ليتك تفعل غير جائز ، والأمر بخلاف ذلك .

موضوعة للتمني كـ(ليت) فغير صحيح ؛ لأنها لو كانت موضوعة للتمني ما جاز أن يجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بين ليت وفعل التمني ، فلا يقال : تمنيت ليتك تفعل في حين يجوز تمنيت لو تفعل[3] .

وربما أخذ ابن مالك هذا المعنى من كلام ابن يعيش السابق :" لو) قد تستعمل بمعنى (أن) للاستقبال فحصل فيها معنى التمني" ففهم من أنها للاستقبال أنها المصدرية ،

---

(١) الجني الداني ص٢٨٩ ، والذي صححه هو أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥٧٦/٢ .

(٢) الجني الداني ص٢٨٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢٣٠/٤ ، البحر المحيط ٢٠١/٧ ، مغني اللبيب ٢٩٦/١ ، جواهر الأدب ص٣٣٣ ، شرح الأشموني م١٤٥٤/٤ .

والحق أن عبارة ابن يعيش تحتمل هذا وتحتمل أن تكون خالصة للتمني والتمني يقع في المستقبل فعبر عن هذا المعنى بهذا القول .

تعقيب وتعليق :

والقول الثاني هو الأقرب إلى القبول وهو أنها (لو) الامتناعية الشرطية أشربت معنى التمني لأنها قد أجيبت بجواب التمني وجواب الامتناعية كما تقدم ، ولأنه يترتب على القول الأول اجتماع فعل وحرف دالين على التمني ويترتب على الثالث الجمع بين حرفين مصدريين ، وأيضا فإن المصدرية ليس لها جواب و(لو) هذه قد جاء لها الجواب كثيرا .

* * *

خامسا

(لو) التي للتقليل

قال ابن هشام :"وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر ، وهو التقليل"[1] ، أي أنها تكون حرف تقليل بمنزلة (رُبَّ) في المعنى[2] ، قال الفيروزبادي :"وأما التقليل فذكره بعض النحاة وكثر استعمال الفقهاء له ، وشاهده قوله تعالى :"ولو على أنفسكم"[3] ، وقوله صلى الله عليه وسلم :"أوْلِمْ ولو شاة"[0] ، وقوله صلى الله عليه وسلم :"اتقوا النار ولو بشق تمرة" ، وقوله صلى الله عليه وسلم :"التمس ولو خاتما من حديد" ، وقوله صلى الله عليه وسلم :"تصدقوا ولو بظلف محرق"[4] .

وعلق المالقي علي هذه الأمثلة بقوله :"وهذا عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم"[5] .

في حين علق عليها ابن هشام بقوله :"وفيه نظر"[6].

والصواب أنها للاستقصاء كما ذكر أبو حيان حيث ذهب إلى أنها هنا لاستقصاء جميع أحوال الفعل ، قال في قوله تعالى :"وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ" - :"ومجيء لو هنا لاستقصاء جميع ما يمكن فيه الشهادة ، لما كانت الشهادة من الإنسان على نفسه بصدد أن لا يقيمها لما جبل عليه المرء من محاباة نفسه ومراعاتها ، نبّه على هذه الحال ، وجاء

---

(١) مغني اللبيب ٢٩٦/١ .

(٢) رصف المباني ص٢٩٢ ، موسوعة الحروف العربية ص٤١٤ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة النساء والآية بتمامها :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا" .

(٤) بصائر ذوي التمييز ٤٥٦/٤ .

(٥) رصف المباني ص٢٩٠ .

(٦) مغني اللبيب ٢٩٦/١ .

هذا الترتيب في الاستقصاء في غاية من الحسن والفصاحة . فبدأ بقوله : ولو على أنفسكم ، لأنه لا شيء أعز على الإنسان من نفسه ، ثم ذكر الوالدين وهما أقرب إلى الإنسان وسبب نشأته ، وقد أمر ببرهما وتعظيمهما ، والحوطة لهما ، ثم ذكر الأقربين وهم مظنة المحبة والتعصب . وإذا كان هؤلاء أمر في حقهم بالقسط والشهادة عليهم ، فالأجنبي أحرى بذلك ..... ولو شرطية بمعنى : (إن) وقوله على أنفسكم متعلق بمحذوف ، لأن التقدير : وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله ، هذا تقرير الكلام"[1] .

وقال في موضع آخر - وقد عرض للمثالين المذكورين - :" وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن : لو ، تأتي منبهة على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء ، وما بعدها جاء تنصيصاً على الحالة التي يظن أنها لا تندرج فيما قبلها ، كقوله : "أعطوا السائل ولو جاء على فرس"، و"ردوا السائل ولو بظلف محرق" كأن هذه الأشياء مما كان لا ينبغي أن يؤتى بها ، لأن كون السائل على فرس يشعر بغناه فلا يناسب أن يعطى ، وكذلك الظلف المحرق لا غنى فيه ، فكان يناسب أن لا يرد السائل به ..... ولو ، هنا لتعميم النفي والتأكيد له . وقد ذكرنا فائدة مجيئها"[2].

وعلى هذا فأبو حيان يرى أنها (إن) الشرطية تدل على استقصاء جميع أحوال الفعل ، قال في قوله تعالى :"وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ"[3] - :"(ولو أعجبتكم) لو : هذه بمعنى إن الشرطية ، نحو : ردّوا السائل ولو بظلف شاة محرق ، والواو في : ولو ، للعطف على حال محذوفة ، التقدير : خير من مشركة على كل حال ، ولو في هذه الحال ، وقد ذكرنا أن هذا يكون لاستقصاء الأحوال ، وأن ما بعد لو هذه إنما يأتي وهو مناف لما قبله بوجه مّا ، فالإعجاب منافٍ لحكم الخيرية"[4] .

* * *

(١) البحر المحيط ٣/٢٦٩ .
(٢) البحر المحيط ٢/٥٢١ .
(٣) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .
(٤) البحر المحيط ٢/١٦٥ .

سادســـاً

(لو) التي للعرض

تأتي (لو) للعرض وَهُوَ طلب بلِينٍ وَأدَب ، قال الفيروزبادي :"وأما العرض فمثاله : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا"[1] .

العلاقـــة بين

(لو) وإن) الشرطية

تشترك (لو) مع إن) الشرطية في أمر وتختص (لو) بأمور :

أولا : ما تشترك فيه (لو) مع (إن) الشرطية :

تشترك (لو) مع (إن) الشرطية في الاختصاص بالفعل ، ولذلك لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره ظاهر بعده ، قال سيبويه :"و(لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال ، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء"[2] .

وقد فصل ابن هشام القول في الاسم الواقع بعد (لو) وأنه أربعة أنواع :

١ ـ اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده نحو : لو ذات سوار لطمتني ، فـ(ذات) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : لو لطمتني ذات سوار ، ونحو قول عمر لأبي عبيدة : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة .

٢ ـ اسم منصوب لمحذوف يفسره ما بعده نحو : لو زيدا رأيته أكرمته .

٣ ـ خبر لـ(كان) محذوفة نحو : التمس ولو خاتما من حديد ، وتحذف (كان) بعد (لو) دون تعويض ، وقد ذكر سيبويه لحذف (كان) بعد (لو) ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر .

الصورة الثانية : أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم .

الصورة الثالثة : أن تحذف وحدها ويبقى فاعلها ، وهي كان التامة .

وعلى هذا يجوز في الاسم الواقع بعد (لو) وجهان : النصب والرفع ، فالنصب على تقدير حذف (كان) واسمها والاسم المذكور خبرها ، والرفع على تقديرين :

ـ على تقدير حذف (كان) مع خبرها ، والاسم المذكور اسمها .

ـ على تقدير كان تامة محذوفة وحدها ، والاسم المذكور فاعلها .

ويرجح سيبويه النصب ويجعله أحسن ، والرفع حسن ، سيبويه :"وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضا خبرا أو شيئا يكون في

---

(١) بصائر ذوي التمييز ٤٥٦/٤ ، مغني اللبيب ٢٩٦/١ ،موسوعة الحروف العربية ص٤١٤ .
(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

موضع خبره ، فلما كثر الإضمار كان أضعف ، وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن"[1].

وما مثل به سيبويه قولهم :ألا طعامَ ولو تمرا ، وائتني بدابة ولو حمارا ، قال :"ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : ألا طعامَ ولو تمرا كأنك قلت : ولو كان تمرا ، وائتني بدابة ولو حمارا وإن شئت قلت : ألا طعام ولو تمرٌ كأنك قلت : ولو يكون عندنا تمرٌ ، ولو سقط إلينا تمرٌ"[2].

وعلى هذا فيكون ما ذكره ابن هشام ناقصا ؛ إذ لم يذكر وقوع الاسم المرفوع لكان على أنها ناقصة أو فاعلا لها على أنها تامة .

٤ ـ اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر نحو قوله :

لوْ بغيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغصَّان بالمَاءِ اعْتِصَاري

واختلف في توجيه هذا البيت :

ـ ذهب الكوفيون إلى أنه محمول على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا ، فـ(حلقي) مبتدأ و(شرق) خبره و(بغير الماء) متعلق بالخبر[3] ، قال أبو حيان : وزعم ابن مالك أنه يجيء بعد(لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وهو نحو قوله :

لوْ بغيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ

وهو مذهب الكوفيين"[4] .

ـ ذهب الفارسي إلى أن (حلقي) فاعل لفعل محذوف يفسره (شرق) ويكون ذلك بمنزلة ما يحمل على المعنى ، و(شرق) خبر لمبتدا محذوف ، والأصل : لو شرق حلقي شرقٌ فحذف الفعل أولا ثم المبتدا آخرا، قال الفارسي :"ويكون المبتدأ المضمر الذي قولك (شرق) خبره جملة من مبتدأ وخبر وقعت موقع التي من الفعل والفاعل كما أن قوله " أمْ أنتُمْ صَامِتُونَ"[5] بمنزلة : أم صمتم ، فيكون (هو شرق) تفسيرا للفعل المضمر بعد (لو) ويكون ذلك بمنزلة ما يحمل على المعنى"[6].

---

(١) الكتاب ٢٥٩/١ ، انظر : الفعل عند سيبويه د/ شعبان زين العابدين ص٣٠٠ .
(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .
(٣) التصريح ٤١٦/٤ ، وانظر المغني ٢٩٧/١ ، الأشموني م١٤٦٣/٤ .
(٤) ارتشاف الضرب ٥٧٣/٢ .
(٥) من الآية ١٩٣ من سورة الأعراف .
(٦) إيضاح الشعر للفارسي ص٥٨٣ ، وانظر الأشموني م١٤٦٤/٤ ، التصريح ٤١٦/٤ ، ٤١٧ ، حاشية الصبان م١٤٦٤/٤.

ـ ذهب ابن خروف وابن الناظم إلى أنه على إضمار (كان) الشانية ، وجملة ما بعد (لو) اسمية خبر (كان) ، قال ابن الناظم :"وأسهل من هذا التخريج ـ أي من تخريج الفارسي ـ عندي أن يحمل البيت على إضمار كان الشانية ، وتجعل الجملة المذكورة بعد (لو) خبرا لها"[1].

ومن شواهد مجيء الاسم بعد (لو) في القرآن الكريم قوله تعالى :"قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي"[2] ، واختلف في توجيه هذه الآية الكريمة :

ـ فقيل : إن الضمير فاعل لفعل محذوف ، وكان الضمير في الأصل متصلا فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، والأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير ، وهو قول الحوفي والزمخشري وابن عطية وأبي البقاء وغيرهم[3] ، وعلق عليه أبو حيان بقوله :"وهذا التخريج بناء على أن (لو) يليها الفعل ظاهرا ومضمرا في فصيح الكلام ، وهذا ليس بمذهب البصريين"[4] .

ـ وقيل : إنه من حذف كان ، فانفصل اسمها الذي كان متصلاً بها ، والتقدير : قل : لو كنتم تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل المرفوع ، وهو قول أبي الحسن الصائغ ، قال أبو حيان :"وهذا التخريج أحسن ؛ لأن حذف كان بعد (لو) معهود في لسان العرب"[5] ، ورُدَّ بأن المعهود بعد (لو) حذف كان ومرفوعها معا .

ـ وقيل : إنه على حذف (كان) ومرفوعها وأن الأصل لو كنتم أنتم ، أي أن الضمير المنفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو مرفوع (كان) فحذفت كان مع مرفوعها وبقي (أنتم) توكيداً لذلك الضمير المحذوف مع الفعل وهو قول أبي الحسن عليّ بن فضال المجاشعي [6] ، وعلق ابن هشام على هذا بقوله :"وفيه نظر للجمع بين الحذف

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٧١٢ ، انظر : الأشموني م٤/١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، التصريح ٤١٧/٤ .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء .

(٣) الكشاف ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ ، التخمير ١٥١/٤ ، إملاء ما من به الرحمن ٩٧/٢ ، البحر المحيط ٨٤/٦ . الجنى الداني ص٢٧٩ ، مغني اللبيب ٢٩٧/١ ، شرح الأشموني م٤ /١٤٦٣ .

(٤) البحر المحيط ٨٤/٦ ، قال أبو حيان : "و(لو) عند البصريين لا يليها إلا الفعل ، ولا يليها اسم إلا على إضمار فعل إلا في ضرورة شعر" ارتشاف الضرب ٥٧٢/٢ .

(٥) البحر المحيط ٨٤/٦ . .

(٦) البحر المحيط ٨٤/٦ ، مغني اللبيب ٢٩٧/١ ، حاشية الصبان م٤ /١٤٦٣ .

والتوكيد"[1] ، قال الصبان :"وزيَف الدماميني النظر بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد"[2].

وقد ذهب ابن عصفور إلى أن إيلاء الاسم لـ(لو) ضرورة كقوله :

أخِلاَيَ لوْ غَيْرُ الحِمَام أصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم :لو ذات سوار لطمتني"[3] .

والصواب أنه لا يختص بالضرورة فقد ورد في كتاب الله تعالى ، ولذا علق عليه المرادي بقوله :"والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، فقد ورد في فصيح الكلام كقوله تعالى :"قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي" حذف الفعل فانفصل الضمير"[4].

قال أبو حيان :" وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : البصريون يصرحون بامتناع لو زيد قام لأكرمته على الفصيح ، ويجيزونه شاذاً كقولهم : لو ذات سوار لطمتني"[5] .

* * *

وقـــوع (أنَّ) بعـد (لـــو)

مما تفترق فيه (لو) الشرطية الامتناعية عن (إنْ) الشرطية جواز وقوع (أن) المفتوحة المشددة بعد (لو) ، وهو كثير نحو قوله تعالى :"ولو أنهم صبروا" ، وقد اختصت (أنَ) من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو) ، قال سيبويه :"و(لو) بمنزلة (لولا) ، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سوى (أنَّ) نحو لو أنك ذاهب"[6].

والكلام هنا في مسألتين :

أولاهما : موضع (أن) وصلتها بعد (لو) والأخرى : خبر (أن) الواقعة بعد (لو) .

المسالة الأولى : موضع (أن) وصلتها بعد (لو) :

(أنَ) وصلتها بعد (لو) تقدر بمصدر مؤول ، وقد اتفق النحويون على أن موضعها رفع ولكنهم اختلفوا في العلة إلى مذهبين :

---

(١) مغني اللبيب ٢٩٧/١ ، حاشية الصبان م٤ /١٤٦٣ .

(٢) حاشية الصبان م٤ /١٤٦٣ .

(٣) شرح الجمل الكبير للزجاجي ٤٤٠/٢، ٤٤١ ، وانظر : البحر المحيط ٨٤/٦ ، الجنى الداني ص٢٧٨ ، ٢٧٩ ، شرح الأشموني م١٤٦٢/٤، ١٤٦٣ .

(٤) الجنى الداني ص٢٧٩ ، انظر : شرح الأشموني م٤ /١٤٦٣ .

(٥) البحر المحيط ٨٤/٦ .

(٦) الكتاب ١٣٩/٣

المذهب الأول : مذهب سيبويه والبصريين : أنها في موضع رفع بالابتداء ، قال سيبويه : "وتقول : لو أنه ذاهب لكان خيرا له ، فـ(أن) مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا) كأنك قلت : لو ذاك ، ثم جعلت أن وما بعدها في موضعه فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير أنَّ"[1] .

ويشرح السيرافي عبارة سيبويه بأنها مبنية عليها بناء الشيء على ما يحدث فيه معنى ولم يغير لفظه ففتح (أن) بعد (لو) كفتحه بعد لولا ، والاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء لا بـ(لولا)[2] .

وعلى هذا فموضع (أن) وصلتها بعد لولا على الابتداء ، واختلفوا في الخبر إلى قولين :

الأول : أنها لا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه[3]

الثاني : أن الخبر محذوف واختلفوا في تقديره على رأيين :

أحدهما : يقدر مقدما على المبتدأ فيقال في نحو قوله تعالى :"ولو أنهم صبروا" :أي ثابت صبرهم على حد قوله "وآية لهم أنا حملنا" ، قاله ابن هشام الخضراوي[4] .

الآخر : يقدر مؤخرا على الأصل ، والتقدير ولو صبرهم ثابت ، قاله ابن عصفور[5].

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري : أنها فاعل بفعل مقدر تقديره (ثبت) ، أي : ولو ثبت صبرهم ، والدال على الفعل (ثبت) (أن) ، فإنها تعطي معنى الثبوت كما قال جميع النحويين في نحو : لا أكلمه ما أن في السماء نجما ، من أن (أنَ)الواقعة بعد (ما) الموصولة في موضع رفع على الفاعلية بـ(ثبت) مقدرا ، أي : ما ثبت أن في السماء نجما[6] .

ويرجح هذا المذهب أن فيه إبقاء لـ(لو) على اختصاصها بالفعل"[7] ، قال المرادي : "وهو أقيس إبقاء للاختصاص"[1] .

---

(١) الكتاب ١٢١/٣ ، ارتشاف الضرب ٥٧٣/٢ .

(٢) شرح السيرافي طرة كتاب سيبويه ٣م١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٧٣/٢ ، الجنى الداني ص٢٨٠ ، مغني اللبيب ٢٩٨/١ ، التصريح ٤١٧/٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ٥٧٣/٢ .، الجنى الداني ص٢٨٠ ، مغني اللبيب ٢٩٨/١ ، التصريح ٤١٧/٤ .

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٤١/٢ ، وانظر : مغني اللبيب ٢٩٨/١ ، التصريح ٤١٧/٤ .

(٦) انظر : المقتضب ٧٦/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/١ ، الجنى الداني ص٢٨٠ ، مغني اللبيب ٢٩٨/١ ، التصريح ٤١٧/٤ .

(٧) مغني اللبيب ٢٩٩/١ ، التصريح ٤١٧/٤ .

قال ابن هشام : "ويبعده أن الفعل لم يحذف بعد (لو) وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده"[٢] .

والجواب عن ذلك أنه كما اختصت (أن) بالوقوع بعد (لو) كذلك اختصت بحذف الفعل قبلها من غير أن يكون مفسرا بعده على أن (أن) وصلتها دالة على معنى ثبت كما تقدم .

قال ابن عصفور : وكلا المذهبين فيه خروج لـ(لو) عن موضعها ، وذلك إذا جعلت (أن) وما بعدها في موضع الفاعل والفعل مضمر كان لـ(لو) خروج عن بابها في أن وليها الفعل مضمرا في فصيح الكلام وهو لا يجوز إلا في ضرورة ، ومن قال إن (أن) وما بعدها في موضع المبتدأ في ذلك أيضا خروج عن بابها ؛ لأنه قد وليها الاسم لفظا وتقديرا ، وهذا المذهب أحسن ؛ لأن في كلا المذهبين خروجا لـ(لو) عن بابها فعدم الإضمار أحسن من تكلفه"[٣] .

ونسب ابن هشام مذهبا آخر للمبرد وهو أنه يجوز أن تكون (أن) وصلتها مبتدأ وأن تكون فاعلا[٤] .

وهذه النسبة خطأ فالمبرد قاطع في أن (أن) وصلتها فاعل بفعل محذوف ، قال المبرد :" ولو لا تقع إلا على فعل ، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر"[٥] .

المسألة الثانية : خبر (أن) الواقعة بعد (لو) :

ذكر الزمخشري أن خبر (أن) الواقعة بعد (لو) يلزم أن يكون فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف بناء على أن مذهبه أن موضع (أن) وصلتها فاعل بفعل محذوف ، قال الزمخشري :"ولطلبهما - أي لو وإنْ - الفعل وجب في (أن) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلا كقولك : لو أن زيدا جاءني لأكرمته ، وقال الله تعالى :" وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ"[٦] ، ولو قلت : لو أن زيدا حاضري لأكرمته لم يجز"[٧] .

ورده ابن الحاجب قول الزمخشري بأنه إنما يجب ذلك إذا كان الخبر مشتقا ، أما إذا كان الخبر جامدا جاز ، يقول ابن الحاجب :"وانطلقت موضع منطلق ؛ ليكون كالعوض وإن

---

(١) الجنى الداني ص٢٨٠ .
(٢) شرح بانت سعاد لابن هشام بتحقيقنا ص١٥٥ .
(٣) شرح الجمل الكبير ٤٤١/٢ .
(٤) شرح بانت سعاد لابن هشام بتحقيقنا ص١٥٦
(٥) المقتضب ٧٦/٣ .
(٦) من الآية ٦٦ من سورة النساء .
(٧) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢١٦ ، وانظر التخمير ١٥١/٤ ، الجنى الداني ص٢٨١ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ .

كان جامدا جاز لتعذره"[1] ، ويشرح الرضي ذلك بأنه" يعني أن (أنَّ) إذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها إن كان مشتقا وجب أن يكون فعلا لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر ، و(أنَّ) لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى (ثبت) فلزم أن يكون خبر (أن) فعلا ماضيا لا اسم فاعل ؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسَّر ، وأما المعنى فقد ذكرنا أن (أن) دلت عليه ، وإن لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى : "ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام[2]"[3].

وهو ظاهر ما ذهب إليه الزمخشري ؛ فإنه لم يجز الإخبار باسم الفاعل وهو مشتق لإمكان وضع الفعل موضعه .

ورد ابن مالك على الزمخشري وابن الحاجب بأنه قد جاء اسما مع كونه مشتقا كقول لبيد :

لوْ أنَّ حَيًّا مُدركُ الفلاح أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرماح

قال المرادي : "وللمجيب عنه أن يقول : إن هذا البيت ونحوه من النادر فلا يرد عليه"[4] .

وأبطل أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري مستدلا بقوله تعالى :"ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام" ، حيث قال أبو حيان :" وأقلام خبر لـ(أن) ، وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله : إن خبر أن الجائية بعد (لو) لا يكون اسماً جامداً ولا اسماً مشتقاً ، بل يجب أن يكون فعلاً ، وهو قول باطل ، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه . قال الشاعر :

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لحَسِبْتُهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْنَمَا

وقال الآخر :

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لوْ أنَّ الْفَتَى حَجَرٌ تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ

وقال آخر :

وَلَوْ أنَّ حَيًا فَائِتُ المَوْتِ فَائِتُهُ أخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

وهو كثير في لسانهم"[5] .

---

(١) الكافية بشرح الرضي ٤/٤٥٠ .
(٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٣ .
(٤) الجني الداني ص ٢٨٢ .
(٥) البحر المحيط ٧/١٩٠، ١٩١، وانظر الارتشاف ٢/٥٧٣ ، فقد نسب هذا المذهب إلى السيرافي والزمخشري وعلق بقوله :"وهَمٌ وخطأ فاحش" .

وأما ابن هشام فقد وافق ابن مالك في جواز وقوع خبر (إن) الواقع بعد (لو) اسما مشتقا وغيره ، ولكنه تباهى بنفسه حيث يقول :"وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ، ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى :" يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ"[1] ، ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو وهي :" لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْراً مِّنَ الأَوَّلِينَ"[2][3] .

والحق أن الآية التي استدل بها ابن هشام ليست مما نحن فيه فـ(لو) فيها مصدرية أو للتمني ، ولذا خطأ الدماميني ابن هشام ، حيث يقول الدماميني :"هوّل المصنف بقصور نظر هؤلاء الأئمة وتبجح بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه ، ثم إن ما اهتدى إليه ليس بشيء ، وذلك أن (لو) في هذه الآية ليست مما الكلام فيه ؛ لأنها مصدرية أو للتمني ، والكلام إنما هو في (لو) الشرطية ،....، وقد وجدت المسالة أيضا في كلام ابن الحاجب نفسه ، وذلك أنه قال في منظومته :

لو أنهم بادون في الأعراب لو للتمني ليس من ذا الباب"[4] .

وقد تنبه الرضي للآية أيضا فقال :"وأما قوله تعالى :" يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ" فلأن (لو) بمعنى (أن) المصدرية ، وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني"[5] .

وقد ورد خبر (أن) الواقعة بعد (لو) اسما مشتقا في بيت كعب بن زهير ، وهو قوله:

أكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودها أَوْ لَوْ أَنَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

وهذا ليس مما نحن فيه لأنه اسم مفعول ، وإنما المراد بالاسم المشتق هو اسم الفاعل لا اسم المفعول كما صرح بذلك الرضي كما تقدم ، وعلق الرضي على البيت بقوله :"ومع هذا فلا شك أن استعمال الفعل في حيز خبر (أن) الواقعة بعد (لو) أكثر وإن لم يكن لازما"[6] .

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأحزاب .
(٢) الآية ١٦٨ من سورة الصافات .
(٣) مغني اللبيب ٢٩٩/١ ، وانظر شرح بانت سعاد ص١٥٦ ، ١٥٧ .
(٤) خزانة الأدب عند الشاهد ٣٠٤/١١ ، ٣٠٥ .
(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٤ .
(٦) شرح الكافية للرضي ٤٥٤/٤ .

لـــو

تصرف المضارع إلى المضي

مما تفترق فيه (لو) عن (إن) أن (إن) الشرطية تصرف الماضي إلى الاستقبال و(لو) الامتناعية تصرف المضارع بعدها إلى المضي[1] . قال أبو حيان - في قوله تعالى :" قالُوا لوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاَّتَّبَعْنَاكُمْ"[2] -:" ونعلمُ هنا في معنى علمنا ، لأنَ لو من القرائن التي تخلص المضارع لمعنى الماضي إذا كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره"[3] ، قال المالقي :"و(لو) هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها وتخلص الفعل أبدا إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط وإن كان ما بعدها مضارعا"[4] .

* * *

الجـــزم بـ(لو)

مما تفترق فيه (لو) عن (إن) أن (لو) لا يجزم بها وذلك لغلبة دخولها على الماضي فلذلك لا يجزم بها وإن أريد بها معنى (إن) الشرطية ، هذا مذهب الجمهور وهو المشهور ، قال ابن مالك :"ولما كانت (لو) للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل فلم تجزمه في سعة الكلام كما تجزمه (إن) وإن كانت مثلها في الاختصاص بالفعل[5] ، وهناك مذهبان آخران :

أولهما : أن الجزم بـ(لو) مطرد بها على لغة .

الآخر : أن الجزم بـ(لو) أجازه في الشعر جماعة منهم ابن الشجري[6].

وتبعه النحويون[7] في نسبتهم الجزم بـ(لو) اضطرارا في الشعر إلى ابن الشجري.

ومما ورد مجزوما في الشعر بـ(لو) :

١ - قول علقمة الفحل :

لو يشأ طار به ذُو مَيْعَةٍ لاحقُ الآطال نهدٌ ذو خُصَل

---

(١) الجنى الداني ص٢٨٣ .
(٢) من الآية ١٦٧ من سورة آل عمران .
(٣) البحر المحيط ١٠٩/٣
(٤) رصف المباني ص٢٩٠ .
(٥) شرح التسهيل ٩٦/٤ .
(٦) شرح التسهيل ٩٧/٤ ، شرك الكافية الشافية ١٦٣٢/٤ .
(٧) انظر على سبيل المثال : ارتشاف الضرب ٥٧٢/٢ ، الجنى الداني ص٢٨٦ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ ، جواهر الأدب ص٣٢٥ ، الأشموني م١٤٢٧/٤ ، ١٤٦٧.

والشاهد في قوله (يشأ) حيث جاء مجزوما من الفعل شاء يشاء ، وقد خرجه ابن مالك على أنه من الفعل (شا يشا) غير مهموز حيث قال :"وهذا لا حجة فيه لأن من العرب من يقول : جا يجي وشا يشا بترك الهمزة ، ثم أبدل الألف همزة كما قيل في عالم وخاتم : عألم وخأتم"[1].

٢ ـ قول لقيط بن زرارة :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لوْ يحْزُنْكَ مَا صَنَعَت إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْل بْن شيبَانَا

والشاهد في قوله (يحزنك)حيث جاء مجزوما لضرورة الشعر لأن البيت من بحر البسيط تفعيلته مستفعلن فاعلن حيث جاءت النون ـ وهي محل الإعراب ـ في مقابلة الفاء من مستفعلن الثانية فلذلك سكنت .

وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو بن العلاء (وينصرْكم عليهم ويشعرْكم ويأمرْكم)[2] .

ونسبة هذا المذهب إلى الشجري غير مسلم بها لأنه تكلم عن البيت الأول في موضعين من الأمالي الشجرية : أولهما في المجلس الثامن والعشرين حيث قال :جزم بـ(لو) وليس حقها أن يجزم بها لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جوابا كما تقتضيه (إن) الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال كقولك : إن خرجت غدا خرجنا ، ولا تفعل ذلك (لو) ، وإنما تقول : لو خرجت أمس خرجنا[3] .

والموضع الثاني في المجلس الأربعين حيث قال :"ولو من الحروف التي تقتضي الأجوبة وتختص بالفعل ولكنهم لم يجزموا به ؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما تفعل ذلك حروف الشرط تقول : لو زارني زيد أمس أكرمته ، وربما جزموا به في الضرورة"[4] .

وعلى هذا فهو لا يجيز الجزم بها في الضرورة غير أنه ورد الجزم بها ، وربما كانت عبارتا ابن الشجري "جزم بها وليس حقها أن يجزم بها" و"ربما جزموا بها الضرورة" هما اللتان أدتا إلى نسبة هذا المذهب إليه .

---

(١)شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٤ ، ١٦٣٣ ، انظر شرح التسهيل ٩٧/٤ ، مغني اللبيب ٣٠٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ٣٠٠/١ ، الأشموني م١٤٦٧/٤ ، حاشية الصبان م١٤٢٦/٤ ، خزانة الأدب ١١٢/٩ .

(٣) الأمالي الشجرية ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ .

(٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٨٣ .

غير أن البغدادي قال :"وكتب على هامش النسخة تلميذه - أي تلميذ ابن الشجري - أبو اليمن الكندي بخطه :ليس للرضي[1] - يقصد الشريف الرضي - ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول ، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتمل منهم ، وذلك أن (لو) وإن كانت تطلب جوابا كما يطلبه حرف الشرط ليست موجبة للاستقبال كـ(إذا) بل يقع بعدها الماضي للماضي كما يقع المستقبل للمستقبل فلا يجزم بها البتة ، وليس في قوله (يشا) شاهد على الجزم بـ(لو) ولكنه مقصور غير مهموز كما يقصر الممدود في الشعر"[2] .

ولذا علق البغدادي على هذا النص بقوله :"وفيه نظر ، فإنه مصادمة للمنقول"[3].

جـــواب (لو)

يكون جواب (لو) ماضيا إما معنى وإما لفظا ، وتفصيل ذلك كما يلي :

١ - أن يكون ماضيا معنى - وهو المضارع المنفي بـ(لم) نحو :لو لم يخف الله لم يعصه .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام :"لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء" ، حيث جاء جواب (لو) مستقبل لفظا ومعنى وهو (ما يسرني) فوجهه أنه على حذف (كان) أي : ما كان يسرني[4] .

وأما قوله تعالى :" قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ"[5] ، حيث عطف قوله (وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ) على الجواب وهو قوله (مَا تَلَوْتُهُ) والمعطوف على الجواب جواب فوجهه أن اللام لبيان نفي الفعل وليست النافية له ، قال أبو حيان :" ولا أدراكم به فـ(لا) مؤكدة وموضحة أنّ الفعل منفي لكونه معطوفاً على منفي ، وليست (لا) هي التي نفي الفعل بها ، لأنه لا يصح نفي الفعل بـ(لا) إذا وقع جواباً ، والمعطوف على الجواب جواب . وأنت لا تقول : لو كان كذا لا كان كذا ، إنما يكون ما كان كذا"[6] .

---

(١) وكان الشريف الرضي قال بيتا من قصيدة رثى بها أبا إسحاق بن إبراهيم بن هلال الكاتب جاء فيه الفعل مجزوما بعد لو ، وهو قوله:

إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن حيا إذن ما كنت بالمزداد

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١١/٣٠٠ .

(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١١/٣٠٠ .

(٤) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه م٤/١٤٦٧ ، ١٤٦٨ .

(٥) من الآية ١٦ من سورة يونس .

(٦) البحر المحيط ٥/١٣٣ .

ويوضحه قراءة ابن كثير : «ولأدراكم بـه»[1] بلام الابتداء لإثبات الإدراء، فاللام دخلت على فعل مثبت معطوف على منفي ، فكأن (لا) هي التي أكدت النفي وليست هي النافية .

٢ ـ أن يكون ماضيا لفظا مثبتا مقترنا باللام ، وهو أكثر من المجرد منها نحو قوله تعالى :" لوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً"[2] .

٣ـ أن يكون ماضيا لفظا مثبتا غير مقترن باللام ، وهو أقل من المقترن بها نحو قوله تعالى :" لوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً"[3] .

٤ـ أن يكون ماضيا لفظا منفيا بـ(ما) مقترنا باللام ، وهو أقل من المجرد منها نحو :

وَلَوْ نُعْطى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

٥ـ أن يكون ماضيا لفظا منفيا بـ(ما) غير مقترن باللام ، وهو أكثر من المقترن بها نحو قوله تعالى :" وَلوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ"[4] .

مواضع دخول اللام على جواب (لو) :

ذكر ابن مالك أن دخول اللام على جواب (لو) إذا كان ماضيا مثبتا غالبٌ وحذفها منه قليل ودخولها على الماضي المنفي بـ(ما) قليل حيث يقول :"وجوابها في الغالب فعل مجزوم بـ(لم) أو ماض منفي بـ(ما) أو مثبت مقرون غالبا بلام مفتوحة لا تحذف غالبا إلا في صلة ، وقد تصحب (ما) النافية"[5].

وذهب الرضي إلى أن حذف اللام من الماضي المثبت قليل[6] ، وذهب الزمخشري إلى أن هذه اللام دالة على ارتباط الجواب بالشرط وأن الأصل أن يقترن الماضي المثبت باللام وأن حذفها منه إنما هو للعلم حيث يقول :"فإن قلت : لم أدخلت اللام على جواب (لو) في قوله :" لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً"[7] ونزعت منه ههنا؟ قلت : إنّ «لو» لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ، ولم تكن مخلصة للشرط كـ(إن) ولا عاملة مثلها ، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أنّ الثاني امتنع لامتناع الأوّل افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على هذا التعلق ، فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك ، فإذا حذفت بعد ما صارت علماً

---

(١) الكشاف ٢٢٩/٤ ، وفي البحر المحيط ١٣٣/٥ أنها قراءة قنبل والبزي .
(٢) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .
(٣) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .
(٤) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .
(٥) شرح التسهيل ١٠٠/٤ .
(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٤ .
(٧) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة

مشهوراً مكانه ، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفاً ومأنوساً به : لم يبال بإسقاطه عن اللفظ ، استغناء بمعرفة السامع"[1] .

قال عبد اللطيف :"هذه اللام تسمى لام التسويف ؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل ، أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ، ولهذا دخلت في (لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً" لأن في تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة أي إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما ، كما قال تعالى :" حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ"[2] ، وحذفت في "جعلناه أجاجا" إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجا"[3] .

وقد جاء الجواب ماضيا مثبتا غير مقترن باللام في القرآن في أربعة مواضع ، الأول في قوله تعالى :" أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ "[4]، والثاني في قوله تعالى :" قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ "[5]، والثالث في قوله تعالى :" قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ "[6] ، والرابع في قوله تعالى :" لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً"[7] .

.قال المرادي :"وقل دخولها على المنفي"[8] ، ولم يرد جواب (لو) ماضيا منفيا بـ(ما) مقترنا باللام في القرآن الكريم ، والعجب من الحوفي فقد توهم أن دخول اللام على الماضي المنفي بـ(ما) هو الأصل فقدرها مع المنفي بـ(ما) المجرد منها في قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا"[9] ، قال أبو حيان :"وجواب لو (ما كانوا ليؤمنوا) وقدره الحوفي (لما كانوا) ، قال : وحذفت اللام وهي مرادة"[10] ، ولذا عقب أبو حيان عليه بقوله :"وليس قوله بجيد ؛ لأن المنفي بـ(ما)إذا وقع جوابا لـ(لو) فالأكثر في لسان العرب ألا تدخل اللام على (ما) وقل دخولها على (ما) فلا نقول إن اللام حذفت منه ، بل إنما أدخلوها على (ما)

---

(١) الكشاف ٤ / ٥٧ .
(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس .
(٣) التصريح ٤١٩/٤ ، ٤٢٠ ، حاشية الصبان م١٤٦٧/٤ .
(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .
(٥) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف
(٦) من الآية ٤٧ من سورة يس
(٧) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .
(٨) الجنى الداني ص٢٨٣ .
(٩) من الآية ١١١ من سورة الأنعام .
(١٠) البحر المحيط ٢٠٦/٤ .

تشبيها للمنفي بـ(ما) بالموجب ، ألا ترى أنه إذا كان النفي بـ(لم) لم تدخل اللام على (لم) فدل على أن أصل المنفي ألا تدخل عليه اللام"[1] .

وجاء الماضي المنفي المعطوف على جواب (لو) الماضي المثبت المقترن باللام - خاليا من اللام وذلك في قوله تعالى :" وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ"[2] .

٦ - وقيل : وقد تجاب (لو) بجملة اسمية مقرونة باللام نحو قوله تعالى :" وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ "[3] ، فقد أجاز الزمخشري أن تكون اللام من قوله (لمثوبه) هي اللام الواقعة في جواب (لو) ، والجواب هو قوله (لمثوبة من الله خير) قال :" فإن قلت : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت : لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في (سَلامٌ عَلَيْكُم)[4] لذلك"[5] .

وقد نسب صاحب التصريح إلى ابن مالك هذا المذهب حيث ذكر صاحب التصريح أن ابن مالك صرح ذهب إلى إن اللام في (لمثوبة) جواب (لو) وأن بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة"[6] .

والنسبة خطأ ، فقد صرح ابن مالك في التسهيل بقوله :"وإن ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مقدر مغن عن جوابها"[7] .

نعم جاء في شرح التسهيل :"وقوله (غالبا) احترازا من مجيء جواب (لو) جملة اسمية مصدرة باللام كقوله تعالى:"ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير"[8] .ومعلوم أن الجزء الرابع من التسهيل لم يشرحه ابن مالك وإنما هو شرح ابن الناظم .

---

(١) البحر المحيط ٢٠٦/٤ .
(٢) من الآية ١٨٨ من سورة الأعراف .
(٣) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٢٤ من سورة الرعد .
(٥) الكشاف ١٧٤/١ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ .
(٦) شرح التسهيل ٣٥/١ ، التصريح ٤٢٠/٤ ، ٤٢١ ، والذي في شرح التسهيل أن لام الابتداء تدخل على الاسم والمضارع خاصة ، واللام الواقعة في جواب (لو) تدخل على الاسم والماضي خاصة ، فحصل للماضي بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء .
(٧) التسهيل لابن مالك ص٢٤١ .
(٨) شرح التسهيل ١٠٠/٤ .

ورد أبو حيان اختيار الزمخشري فقال :"ومختاره غير مختار لأنه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا لـ(لو)"[1] .

واختار أبو حيان أن تكون اللام في (لمثوبة) لام الابتداء ، وجواب (لو) محذوف لفهم المعنى ، أي : لأثيبوا ، ثم ابتدأ على طريق الإخبار الاستئنافي لا على طريقة تعليقه بإيمانهم وتقواهم وترتبه عليهما ، وهو قول الأخفش[2] وأحد احتمالي الزمخشري أيضا[3] .

وأجاز ابن مالك أن تكون جملة (لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ) جواب لقسم مقدر[4] ، ولم يذكر الرضي غير هذا الوجه ، حيث يقول :"وأما قوله تعالى :" وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ" فلتقدير القسم قبل (لو) ، وكون الاسمية جواب القسم لا جواب (لو) كما في قوله تعالى :" وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ"[5] ، وقوله تعالى :" كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ "[6] ، وجواب القسم ساد مسد جواب .

وجعله ابن هشام الأولى ، حيث قال :"الأولى في " وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ" أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنها لام جواب (لو) وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله :

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مِرْتَعُهَا قَرِيبُ

ففيه تعسف"[8] .

٧ - وقد يقع الجواب جملة اسمية مقرونة بالفاء،ونسبه أبو حيان إلى ابن مالك[9] نحو :

قَالَتْ سَلاَمَةُ لَمْ تَكُنْ لك عادةٌ أَنْ تَتْرُكَ الأعداءَ حَتَّى تُعْذِرَا

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمُ فُرَاحَةً لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسَرَا

---

(١) البحر المحيط ١٧٤/١ .
(٢) البحر المحيط٣٣٥/١ .
(٣) الكشاف ١٧٤/١ ، قال : ويجوز أن يكون قوله : { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ } تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له ، كأنه قيل : وليتهم آمنوا . ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير " .
(٤) شرح التسهيل ١٠٠/٤.
(٥) من الآية ١٢١ من سورة الأنعام .
(٦) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة التكاثر .
(٧) شرح الكافية للرضي ٤٥٤/٣ ، ٤٥٥ .
(٨) مغني اللبيب ٢٦٢/١ .
(٩) ارتشاف الضرب ٥٧٤/٢ .

أي : يا سلامة فهو راحة ، فحمل ما بعد الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو راحة ، والجملة جواب لـ(لو)[1] .

وليس بمتعين لاحتمال أن يكون (راحة) عطفا على (قتل) فاعل (كان) ، وجواب (لو) محذوف أي : لو كان قتلي فراحة لثبتُ ، ويدل عليه بقية البيت ، وهو ما ذهب إليه ابن الناظم[2] .

فمراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرة والذل ففرّ[3] .

٨ ـ وقد ورد جواب (لو)مقرونا بـ(قد) كقول جرير :

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا

وعلق عليه ابن هشام بقوله :"وهو غريب"[4] .

٩ ـ وقد ورد جواب (لو) فعل التعجب بصيغة (أفعل) مقرونا باللام ، وهو غريب على ما ذكر أبو حيان[5] ، قال الشاعر :

فلو مت في يوم ولم آت عجزة يضعفني فيها امرؤ غير عاقل

لأكرمْ بها من ميتة إن لقيتها أطاعن فيها كل خرق منازل

١٠ ـ وقد ورد جواب (لو) مصدرا بـ(رُبَ) مقرونا باللام وهو غريب على ما ذكر أبو حيان[6] ، قال الشاعر :

ولو علم الأقوام كيف خلفتهم لرُبَّ مفدّ في القبور وحامد

ـ قال أبو حيان : "وتجيء (إذن) قبل الجواب نحو : لو زرتني إذن لأكرمتك ، وقد تدخل بين اللام والفعل نحو : لو زرتني لإذن أكرمتك"[7] .وهذا النص يدل على أن (إذن) سابقة للجواب وليست منه ، بخلاف ما يقول صاحب جواهر الأدب :"وقد تكون لام الجواب مقدمة على الجواب أو مؤخرة عنه نحو : لو جئتني إذن لأكرمتك ، أو لإذن أكرمتك"[8] ، فهذا النص مدلوله أن (إذن) جزء من الجواب .

---

(١) شرح التسهيل ٤/١٠٠ .
(٢) شرح التسهيل ٤/١٠٠ .
(٣) شرح التسهيل ٤/١٠٠ ، حاشية الصبان م٤/١٤٦٨ .
(٤) مغني اللبيب ١/٣٠٠ ، ٣٠١ .
(٥) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٢ .
(٦) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٢ ، وانظر : حاشية الصبان م٤/١٤٦٧ .
(٧) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٢ .
(٨) جواهر الأدب ص ٣٣١ .

* * *

حـــذف جـــواب (لو)

يحذف جـواب (لو) كثيرا لعلم المخاطب[1] ، قال سيبويه :"وسالت الخليل عن قوله جل ذكره :" حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"[2] ، أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وعلا :" وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ"[3] ، " وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ"[4] ، فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبَر لأي شيء وضع هذا الكلام"[5] .

قال ابن جرير الطبري :"وجوابُ "لو" محذوف استُغنيَ بمعرفة السامعين المرادَ من الكلام عن ذكر جوابها . قالوا: والعرب تفعل ذلك كثيرًا[6] ، وقال الشوكاني :"وكثيراً ما تحذف العرب جواب (لو) إذا دلّ عليه سياق الكلام"[7] .

وشرط المبرد لجواز حذف الجواب أن يكون هناك ما يدل عليه ، قال :"ومثل هذا الكلام كثير ، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال"[8].

وقد يكون الحذف أبلغ من الذكر ، قال أبو حيان عند الكلام على قوله تعالى : "لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَ يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلاَ عَن ظُهُورِهِمْ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ"[9] ، قال : وجواب (لو) محذوف لدلالة الكلام عليه ، وحذفه أبلغ وأهيب من النص عليه"[10]. ومن فوائد الحذف "التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع لو قاصرا عن إدراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور"[11] ، قال الزمخشري :"وحذف جواب (لو) في

---

(١) التخمير ١٥٠/٤ ، ارتشاف الضرب ٥٧٥/٢ ، رصف المباني ص٢٩٠ .
(٢) من الآية ٧٣ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ١٦٥ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .
(٥) الكتاب ١٠٣/٣ .
(٦) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١٦ /٤٤٦ ، ٤٤٧ .
(٧) فتح القدير للشوكاني ٣/ ١١٨ .
(٨) المقتضب ٨١/٢ .
(٩) الآية ٣٩ من سورة الأنبياء .
(١٠) البحر المحيط ٣١٣/٦ .
(١١) البرهان في علوم القرآن ١٠٤/٣ ، انظر ١٨٣/٣ .

القرآن والشعر كثير"[1] ، ومن حذف جواب (لو) في الشعر قوله[2]:

وَجدَك لوْ شَيءٌ أتَانا رَسُولُه سِواك ولكنْ لمْ نَجدْ عَنْك مدفعَا

والتقدير : لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه[3] ، ومن شواهد حذف جواب (لو) في القرآن الكريم :

١ ـ قوله تعالى :" وَلَوْ أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأرْضُ أوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى"[4] .

ذكر العلماء أن جواب (لو) محذوف ، وحذف الجواب هنا للتعظيم أو للمبالغة ، قال البيضاوي :" وَلَوْ أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ" شرط حذف جوابه ، والمراد منه تعظيم شأن القرآن أو المبالغة في عناد الكفرة وتصميمهم"[5] ،وفي علة حذف الجواب أوجه :

الوجه الأول ـ تعظيم شأن القرآن ـ : وتقدير الجواب على هذا الوجه : لكان هذا القرآن ، ويشرح الزمخشري ذلك فيقول :"وَلَوْ أنَّ قُرْآنًا" جوابه محذوف ، كما تقول لغلامك : لو أني قمت إليك ، وتترك الجواب والمعنى : "ولو أن قرآنا سُيِّرَتْ بِهِ الجبال" عن مقارّها ، وزعزعت عن مضاجعها "أوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأرض" حتى تتصدع وتتزايل قطعاً "أوْ كُلِّمَ بِهِ الموتى" فتسمع وتجيب ، لكان هذا القرآن لكونه غاية في التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف ، كما قال :"لوْ أنزَلْنا هذا القرءان على جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خاشعا مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ الله" هذا يعضد ما فسرت به قوله :"لِتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الذى أوْحَيْنا إلَيْكَ" من إرادة تعظيم ما أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن"[6] ، ونسبه الشوكاني إلى الفراء[7] .

الوجه الثاني : وهو أن الحذف للدلالة على المبالغة في عناد الكافرين ، وإصرارهم

---

(١) المفصل ٤٥٩ ، التخمير ١٥٠/٤ .

(٢) هوامرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ١١٣ ، وانظر: الطبري: ١٥ / ٢٧٧، ١٦ / ٤٤٨ ، تفسير معالم التنزيل للبغوي ٣١٩/٤ ، التخمير ١٥٠/٤.

(٣) التخمير ١٥١/٤ .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

(٥) البيضاوي ٥٠٧/١ ، وانظر روح المعاني ٢٢٢/١٣ .

(٦) الكشاف ٣٦٠/٢ ، وانظر : معاني القرآن للنحاس ٤٩٦/٣ ، إملاء ما من به الرحمن ٦٤/٢ ، جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١٦ /٤٤٦ ، ٤٤٧ ، والقرطبي ٣١٨/٩ ، ٣١٩ ، تفسير معالم التنزيل للبغوي ٣١٩/٤ ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٢٢٢/١٣، مفاتيح الغيب للإمام الرازي م١٠/ج٥٩/١٩ ، البحر المحيط ٣٩١/٥ ، البيضاوي ٥٠٧/١ ، ٥٠٨ ، الدر المصون ٢٤٢/٤ .

(٧) فتح القدير ١١٨/١٣

على الكفر ،والتقدير على هذا الوجه : لما آمنوا [1] .

الوجه الثالث : وهو يدخل تحت معنى الوجه الثاني - المبالغة في عناد الكافرين ، وإصرارهم على الكفر - غير أن تقدير الجواب على هذا الوجه : لكفروا بالرحمن ، ذكره أبو جعفر النحاس[2] ونسبه أبو حيان والشوكاني إلى الفراء[3] ، قال العكبري :"قال الفراء :جوابه مقدم عليه أي وهم يكفرون بالرحمن"[4] ، وبينه الطبري بقوله :"معناه: وهم يكفرون بالرحمن ولو أن قرآنًا سيرت به الجبال ، أي : يكفرون بالله ولو سَيَّر لهم الجبال بهذا القرآن .وقالوا : هو من المؤخر الذي معناه التقديم . وجعلوا جواب "لو" مقدَّمًا قبلها، وذلك أن الكلام على معنى قيلهم : ولو أنّ هذا القرآن سُيِّرت به الجبال أو قطعت به الأرض، لكفروا بالرحمن"[5] .

وكلام الطبري فيه وجهان : أحدهما : أن الجواب مقدم وهو قوله (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بالرَّحْمَن)[6] ، وعليه فلا حذف وإنما هو من باب التقديم[7] ، والآخر : أن المقدم دليل الجواب والتقدير : لكفروا بالرحمن .

وعقب أبو حيان على هذا المذهب بقوله :"وعلى قول الفراء : يترتب جواب لو أن يكون لما آمنوا ، لأنّ قولهم وهم يكفرون بالرحمن ليس جواباً ، وإنما هو دليل على الجواب"[8] ، وهو بذلك يرده إلى الوجه الثاني .

وعلى هذا ففي جواب (لو) في الآية أربع تقديرات[9] :

الأول : لكان هذا القرآن .

الثاني : لكفروا بالرحمن .

الثالث : لما آمنوا .

---

(١) معاني القرآن للنحاس ٤٩٦/٣ . الكشاف ٣٦٠/٢ ، البحر المحيط ٣٩١/٥ ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ١٦/٣ ، ١٧ .

(٢) معاني القرآن ٤٩٦/٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٩١/٥ ، فتح القدير ١١٨/٣ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٦٤/٢ .

(٥) تفسير الطبري ٤٤٦/١٦ ، ٤٤٧ .

(٦) من الآية ٣٠ من سورة الرعد ، والآية بتمامها :" كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ".

(٧) تفسير البيضاوي ٥٠٨/١ .

(٨) البحر المحيط ٣٩١/٥ .

(٩) فتح القدير للشوكاني ١١٨/٣ .

الرابع : أنه ليس من باب الحذف وإنما هو من المؤخر الذي معناه التقديم وهو قوله : وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ .

٢ ـ قوله تعالى :" لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَ يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلاَ عَن ظُهُورِهِمْ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ"[١] .

قال أبو حيان :" وجواب (لو) محذوف لدلالة الكلام عليه ، وحذفه أبلغ وأهيب من النص عليه"[٢] .

أجاز الزمخشري في تقدير الجواب وجهين : أحدهما : لما كانوا بتلك الصفة من الكفر والاستهزاء والاستعجال ، والآخر : لما كانوا مستعجلين[٣] ، وذلك بالنظر إلى مفعول الفعل (يعلم) من حيث الحذف والذكر ، يقول الزمخشري :"جواب (لَوْ) محذوف . و (حِينَ) مفعول به ليعلم ، أي لو يعلمون الوقت الذي يستعلمون عنه بقولهم (متى هذا الوعد) وهو وقت صعب شديد تحيط بهم فيه النار من وراء وقدّام ، فلا يقدرون على دفعها ومنعها من أنفسهم ، ولا يجدون ناصراً ينصرهم : لما كانوا بتلك الصفة من الكفر والاستهزاء والاستعجال ، ولكن جهلهم به هو الذي هوّنه عندهم . ويجوز أن يكون (يَعْلَمُ) متروكاً بلا تعدية ، بمعنى : لو كان معهم علم ولم يكونوا جاهلين لما كانوا مستعجلين"[٤] .

واقتصر البغوي على الوجه الثاني فقط ، قال:" وجواب لو في قوله:"لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ" محذوف معناه : ولو علموا لما أقاموا على كفرهم، ولما استعجلوا، ولا قالوا: متى هذا الوعد؟"[٥] .

ونقل الرازي الوجه الأول عن الزمخشري واقتصر عليه[٦]، أما أبو السعود فقد نقل كلام الزمخشري وأجاز الوجهين دون نسبة[٧] .

واستظهر أبو حيان أن يكون مفعول (يعلم) محذوفا ، قال : والذي يظهر أن مفعول (يعلم) محذوف لدلالة ما قبله أي لو يعلم الذين كفروا مجيء الموعود الذي سألوا عنه

---

(١) الآية ٣٩ من سورة الأنبياء .
(٢) البحر المحيط ٣١٣/٦ ، المحرر الوجيز ٨٣/٤ .
(٣) وهو اختيار ابن عطية في المحرر الوجيز ٨٣/٤ .
(٤) الكشاف ٥٧٣/٢ ، البحر المحيط ٣١٣/٦ ، وانظر روح المعاني للألوسي ٧٣/١٧ ، ٧٤ ، القرطبي ٣٠٨/١١ ، البيضاوي ٧٠/٢ ، الدر المصون ٨٦/٥ ، ٨٧ .
(٥) تفسير البغوي ٣٢٠/٥ .
(٦) مفاتيح الغيب م١١ج١٧٣/٢٢ .
(٧) تفسير أبي السعود ٥١٨/٣، البيضاوي ٧٠/٢ .

واستبطنوه"[1]. وعلق الألوسي على استظهار أبي حيان بقوله :" وليس عندي بظاهر"[2] .

وفي تقدير الجواب أقوال أخرى :

فقدره الحوفي لسارعوا إلى الإيمان[3] .

وقدره بعضهم بقوله : لعلموا صحة البعث[4] .

وعلق عليها الألوسي بقوله : "وكلاهما ليس بشيء"[5] .

وقال الزجاج : في تقدير الجواب لعلموا صدق الوعد[6] .

وقال الكسائي : هو تنبيه على تحقيق وقوع الساعة و(حين) يراد به وقت الساعة يدل على ذلك ، بل تأتيهم بغتة[7] ، أي لو علموه علم يقين لعلموا أن الساعة آتية ، وقيل : المراد النار فيكون الجواب : فلا يتمكنون حيلة (فتبهتهم)[8].

وقيل : لو علموه ما أقاموا على الكفر[9] .

وقيل إن (لوْ) للتمني لا جواب لها وهو كما ترى[10] .

ويعرض الألوسي لمجيء فعل الشرط مضارعا فيشرح ذلك بقوله :"(لوْ يَعْلَمُ الذين كَفَرُواْ) استئناف مسوق لبيان شدة هول ما يستعجلونه وفظاعة ما فيه من العذاب وأنهم إنما يستعجلونه لجهلهم بشأنه ، وإيثار صيغة المضارع في الشرط وإن كان المعنى على المضي لإفادة استمرار عدم العلم بحسب المقام وإلا فكثيراً ما يفيد المضارع المنفي انتفاء الاستمرار ، ووضع الموصول موضع الضمير للتنبيه بما في حيز الصلة على علة استعجالهم[11] .

٣ ـ قوله تعالى : "كَلاَّ لوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ اليقين لَتَرَوُنَّ الجحيم"[12] .

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٣١٣ ، روح المعاني ٧٤/١٧ .
(٢) روح المعاني ٧٤/١٧ .
(٣) البحر المحيط ٦ / ٣١٣ ، روح المعاني ٧٤/١٧ .
(٤) البحر المحيط ٦ / ٣١٣ ، روح المعاني ٧٤/١٧ .
(٥) روح المعاني ٧٤/١٧ .
(٦) فتح القدير ٥٧٧/٣ ، القرطبي ٣٠٨/١١ ، البرهان في علوم القرآن ١٨٦/٣ .
(٧) البحر المحيط ٦ /٣١٣ ، فتح القدير ٥٧٧/٣ .
(٨) القرطبي ٣٠٨/١١ .
(٩) فتح القدير ٥٧٧/٣ ، القرطبي ٣٠٨/١١ .
(١٠) روح المعاني ٧٤/١٧ .
(١١) تفسير أبي السعود ٥١٧/٣ .
(١٢) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة التكاثر .

فصل الرازي القول في جواب (لو)[1] حيث نفى أن يكون ((لترون الجحيم) ، وأن اللام من قوله : "لَتَرَوُنَّ الجحيم" يدل على أنه جواب قسم محذوف ، والقسم لتوكيد الوعيد ، وأن ما أوعدوا به مما لا مدخل فيه للريب وكرره معطوفاً بـ(ثم) تغليظاً للتهديد وزيادة في التهويل[2] ، قال الرازي :" اتفقوا على أن جواب (لو) محذوف ، وأنه ليس قوله :"لَتَرَوُنَّ الجحيم" جواب (لو) ويدل عليه وجهان : أحدهما : أن ما كان جواب (لو) فنفيه إثبات ، وإثباته نفي ، فلو كان قوله : "لَتَرَوُنَّ الجحيم" جواباً لـ(لو) لوجب أن لا تحصل هذه الرؤية ، وذلك باطل ، فإن هذه الرؤية واقعة قطعاً ، فإن قيل : المراد من هذه الرؤية رؤيتها بالقلب في الدنيا ، ثم إن هذه الرؤية غير واقعة قلنا : ترك الظاهر خلاف الأصل والثاني : أن قوله :"ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النعيم" إخبار عن أمر سيقع قطعاً ، فعطفه على مالا يوجد ولا يقع قبيح في النظم ، واعلم أن ترك الجواب في مثل هذا المكان أحسن"[3] ، ثم ذكر الوجوه التي ذكرها العلماء في تقدير جواب (لو) على النحو التالي :

الأول : لو تعلمون علم اليقين ما ألهاكم التكاثر قاله الأخفش[4]، وهو ما عبر عنه أبو حيان بقوله :" وحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه وهو (ألهاكم التكاثر)"[5] .

الثاني : لو علمتم ماذا يجب عليكم لتمسكتم به أو لو علمتم لأي أمر خلقتم لاشتغلتم به ، قاله أبو مسلم ، وبه قال البغوي حيث قال :"وجواب "لو" محذوف ، أي : لو تعلمون علمًا يقينًا لشغلكم ما تعلمون عن التكاثر والتفاخر"[6].

الثالث : أنه حذف الجواب ليذهب الوهم كل مذهب فيكون التهويل أعظم ، وكأنه قال : لو علمتم علم اليقين لفعلتم مالا يوصف ولا يكتنه[7] ، واقتصر عليه أبو السعود حيث قال : " قال أبو السعود :"(كَلاَّ لوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ اليقين) أيْ لوْ تعلمونَ ما بينَ أيديكُم علم الأمر اليقين أيْ كعلمِكم ما تستيقنونهُ لفعلتُم ما لاَ يُوصفُ ولاَ يكتنهُ فحذفَ الجوابَ

---

(١) تفسير الرازي م١٦ ج ٣٢ /٧٩ ، ٨٠ .
(٢) تفسير الرازي م١٦ ج ٣٢ /٧٩ ، وفتح القدير للشوكاني ٧٠٧/٥ ، تفسير أبي السعود ٩٠٠/٥ .
(٣) تفسير الرازي م١٦ ج ٣٢ /٧٩ ، وفتح القدير للشوكاني ٧٠٧/٥ .
(٤) انظر فتح القدير للشوكاني ٧٠٧/٥ ، تفسير الطبري ٢٤ /٥٨١ ، البحر المحيط ٥٠٨/٨ .
(٥) البحر المحيط ٥٠٨/٨ .
(٦) معالم التنزيل ٥١٨/٨ ، وانظر فتح القدير للشوكاني ٧٠٧/٥ ، تفسير القرطبي ١٧٣/٢٠ ، البرهان في علوم القرآن ١٨٦/٣ ، روح المعاني ٤٠٣/٢٩ .
(٧) الكشاف ٢٨١/٤ ، تفسير البيضاوي ٢ / ٦١٨ ، تفسير أبي السعود ٩٠٠/٥ ، الدر المصون ٥٦٥/٦ ، روح المعاني ٤٠٣/٢٩ .

للتهويل"[1] .

وهناك وجهان آخران - وهما مترادفان :

أحدهما : قال العكبري :"جواب لو محذوف : أي لو علمتم لرجعتم عن كفركم[2] .

الآخر : ذهب ابن عطية إلى أن جواب (لو) محذوف مقدر في القول أي لازدجرتم وبادرتم إنقاذ أنفسكم من الهلكة"[3] .

---

(١) تفسير أبي السعود ٩٠٠/٥ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢٩٣/٢ ، البرهان في علوم القرآن ١٨٦/٣ ، الدر المصون ٥٦٥/٦.

(٣) المحرر الوجيز ٥١٩/٥ ، ذكر القرطبي وجها آخر وهو ":وقيل: " كلا لو تعلمون علم اليقين " أي لو قد تطايرت الصحف ، فشقي وسعيد ، والنص هكذا في القرطبي في المطبوعة ١٧٣/٢٠ ، وفيه أن الجواب جملة اسمية مقترنة بالفاء ، وفيه ما تقدم .

نتائـــج البحث

هذا بحث أدرته حول (لو) واستعمالها في اللغة والقرآن ، وعنوانه :

" أسلوب لو في القرآن واللغة"

قمت فيه بعرض استعمال (لو) في لغة العرب والمعاني التي دلت عليها في القرآن الكريم ، وفيما يلي أهم النتائج التي خرج بها البحث من هذه الدراسة المتأنية والتي جاءت متناثرة في ثنايا البحث :

أولا : أن (لو) إذا سمي بها وجب تضعيف الواو - على القياس - لتكون على ثلاثة أحرف حتى لا يلحقها الإجحاف بالحذف عند دخول التنوين عليها .

ثانيا : لا تدخل (ال) على (لو) وأما ما ورد في صحيح البخاري من قوله (باب ما يجوز من اللو) فرجح الباحث أنها (أن لو) سهلت همزتها وأدغمت نون (أن) في (لو) فصارت (اللو) .

ثالثا : ناقش البحث آراء العلماء فيما تفيده (لو) الامتناعية ورأى الباحث أن الأفضل أن يقال في تعريفها : (لو) حرف نفي يقتضى في الماضي امتناع الشرط المستلزم امتناع القدر المساوي له من الجواب" .

رابعا : تستعمل (لو) بمعنى (إن) إذا كان الشرط مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى ، وكذا في كل موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي ، وكان جوابها متقدما عليها .

خامسا : رجح الباحث أن لو التي للتمني هي (لو) الامتناعية أشربت معنى التمني .

سادسا : رد الباحث رأي من قال إن (لو) تأتي للتقليل كما في قوله تعالى :"ولو على أنفسكم" وصوب أنها لاستقصاء جميع أحوال الفعل .

سابعا : لا يأتي الاسم بعد (لو) إلا في ضرورة أو نادر من الكلام على مذهب البصريين فلا يجوز عندهم لو زيد قام على الفصيح .

ثامنا : لا يقع جواب (لو) جملة اسمية ، وصحح البحث أن تقدر الجملة جواب قسم مقدر ، وجواب (لو) محذوف دل عليه جواب القسم .

تاسعا : يحذف جواب (لو) كثيرا إذا دل عليه دليل ، وقد يكون الحذف أبلغ وأهيب من النص على الجواب حتى تذهب النفس فيه كل مذهب .

أهم المصـــادر والمراجـــع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ط١ ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أو(تفسير أبي السعود) للعلامة أبي السعود - دار الفكر .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م
- بحوث أصولية في المنطوق والمفهوم والأمر والنهي والعموم والخصوص د/ حمدي صبح طه .
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م دار أحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي ، تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الكتاب الإسلامي القاهرة - ط٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي ، قدم له الشيخ /خليل محيي الدين الميْس ، دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الناشر : مؤسسة الرسالة ،ط ١ ،

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م
- الجني الداني في حروف المعاني للحسين بن قاسم المرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة وأ/محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي تحقيق د/حامد أحمد نيل مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ -١٤٨٤م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار الفكر بيروت لبنان ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط الثالثة ، ١٩٨٩م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث القاهرة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق الشيخ /على محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- رصف المباني في شروح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة الألوسي البغدادي ، قرأه /محمد حسين العرب ، دار الفكر ١٤١٤هـ ١٤٩٤م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل .
- شرح بانت سعاد لابن هشام تحقيق د/ شعبان زين العابدين مطبعة الأمل ط١ ١٩٩٤ .
- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - الشرح الكبير - تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، دون طبعة .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب .

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للقاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٩٠م .
- صحيح البخاري بحاشية السندي للإمام السندي - دار المعرفة بيروت لبنان.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني رقم أبوابه /محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ط٢ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للإمام محمد بن علي للشوكاني ، حققه /سيد إبراهيم دار الحديث ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الفعل عند سيبويه د/ شعبان زين العابدين رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية القاهرة .
- الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ط الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام الزمخشري ، دار الفكر.
- المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز لابن عطية الأندلسي تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار وزميله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم وضعه د/ إسماعيل أحمد عمايره ود/ عبد الحميد مصطفى السيد ، مؤسسة الرسالة ط٢ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المصباح المنير للفيومي مكتبة لبنان - بيروت لبنان - ١٩٨٧ .
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي ، أحمد عبد الستار الجواري ، بغداد ١٣٠١هـ/ ١٩٧١م.
- معالم التنزيل ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي [المتوفى ٥١٦ هـ] ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- معاني القرآن الكريم للإمام أبي جعفر النحاس المتوفى ، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد محيي الدين عبد

الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٩٩٢م .
- منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني وعليه حاشية الصبان ، دار الفكر بيروت لبنان ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- الوسيط في تفسير الكتاب المجيد للواحدي النيسابوري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.